

الوجود الحوثي في اليمن دراسة في الجغرافيا السياسية

اعداد

الدكتور/ أنور سيد كامل

مدرس الجغرافيا البشرية - قسم الجغرافيا
كلية الآداب - جامعة بني سويف

إصدار يوليو لسنة 2017 م
شعبة البحوث الجغرافية

ملخص:

يتناول البحث دراسة الوجود الحوثي في اليمن من منظور الجغرافيا السياسية، وذلك بدراسة الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالحوثيين، والتعرف علي الحركة الحوثية من حيث نشأتها واتجاهات تطورها، فضلاً عن دراسة أهدافها والعوامل التي أدت إلي ظهورها. وحاول البحث تحديد الأبعاد السياسية للحوثيين علي المستويات كافة، وانعكاسات الحوثيين علي دول الجوار الإقليمي، وأخيراً محاولة وضع رؤية مستقبلية للحوثيين في اليمن. ولتحقيق أهداف البحث فقد تم استخدام عدداً من المداخل البحثية؛ كالمدخل التاريخي، والمدخل الوصفي التحليلي، فضلاً عن استخدام بعض الأساليب المختلفة

كالأسلوب الكمي والكارتوجرافي المعتمد علي برمجيات نظم المعلومات الجغرافية لتصميم مجموعة من الخرائط للمساعدة في عرض وإظهار نتائج الدراسة. وأظهرت النتائج أن الحوثيين حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، ويعتقدون الفكر الاثني عشري، وتحولوا إلي تنظيم سياسي وعسكري بدعم خارجي، وخاضوا حروباً عدة مع الحكومة اليمنية وما زالوا، ولم يستطع الحوثيين فرض أنفسهم كحركة إسلامية وغلب عليهم التصنيف المذهبي الانفصالي، حيث استطاعوا تهديد أمن الدولة ونظامها السياسي والسيطرة علي الأرض أحياناً والسيطرة علي شؤون الدولة أحياناً أخرى.

أولاً: الإطار النظري:

(1) مقدمة:

تعد اليمن إحدى دول المحيط الهندي التي تمتاز بمقومات جغرافية منحنتها أهمية جيوبوليتيكية نظراً لموقعها الاستراتيجي المتحكم في أحد أهم الممرات المائية في العالم، فضلاً عن قربها من منابع البترول في دول الخليج العربي، واحتوائها علي العديد من الموارد الطبيعية والبشرية.

وتعد الحوثية ظاهرة حديثة في شكلها وهيكلها علي الدولة اليمنية، بيد أنها ذات جذور اختلط فيها القديم بالحديث من حيث جوهر المضمون ومنطلقات التفكير، إذ عزز الشعور بالخوف من اندثار المذهب الزيدي للحوثيين انتشاراً جغرافياً واسعاً علي أساس مذهبي، ويتخذ الحوثيين من محافظة صعدة مركزاً لنشاطهم الفكري والسياسي، والذي ارتبط في نشأته باسم تنظيم أو جماعة أو منتدي "الشباب المؤمن"، كإطار تربوي وثقافي وسياسي، بحيث اقتصر علي تربية الشباب وتأهيلهم بدراسة بعض العلوم الشرعية، وذلك وفق رؤية مذهبية زيدية، قبل أن يتحول إلي تنظيم عسكري مسلح يقوض أركان الدولة اليمنية ويعصف بوجودها. وعزز ذلك السلوك العسكري والمواجهة العسكرية مع الدولة.

(2) إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية الدراسة في تحليل الوجود الحوثي في اليمن، من حيث مدي تأثير المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية في نشأتهم ونموهم. فضلاً عن تأثير العوامل الخارجية التي أدت إلي استمرارهم، وانعكاسات ذلك الوجود علي دول الجوار الجغرافي، وتحليل أثر الحوثيين في حاضر ومستقبل الدولة اليمنية.

(3) أهمية الدراسة وأهدافها:

- تأتي أهمية دراسة الوجود الحوثي في اليمن للأسباب التالية:
- بيان أثر المقومات الجغرافية علي نشأة الحوثيين وتطورهم.
- دراسة الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لليمن المتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والنطاق الشمالي الغربي من البحر العربي، وما تتعرض له من أطماع خارجية.
- تتبع ظروف ونشأة وتكوين الحركة الحوثية في اليمن وما صاحبها من تغيرات سياسية.

- توضيح الدور الذي لعبته المؤثرات الخارجية في تنامي حدة الانقسامات الداخلية والصراعات القبلية وما نجم عن ذلك من وجود حالة عدم استقرار.
- إبراز خطورة الفكر الحوثي علي اليمن خاصة وشبه الجزيرة العربية عامة.
- تحليل أثر الحوثيين علي حاضر ومستقبل الدولة اليمنية.
- التعرف علي طبيعة العلاقات السياسية بين اليمن ودول الجوار الجغرافي.

(4) حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في بعدين، أولهما البعد المكاني، حيث تدور هذه الدراسة في الجمهورية العربية اليمنية وتحديداً الأجزاء الشمالية -محافظة صعدة-معمل الحوثيين. وثانيهما البعد الزمني، إذ تغطي الدراسة الفترة الممتدة من العام 1990م وهو العام الذي شهد نشأة الحركة الحوثية، وبداية صعود الحوثيين إلي المشهد السياسي في اليمن، وحتى العام 2017م.

(5) الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات التي تناولت بعض جوانب الموضوع في مجال الجغرافيا السياسية، فضلاً عن العديد من الدراسات في تخصصات أخرى من خارج هذا المجال، والتي استفاد منها الباحث كالدراسات التاريخية والسياسية والاقتصادية، ويتمثل أهمها وفقاً لتاريخ نشرها فيما يلي:

- دراسة "محمود توفيق محمود" عن المدخل الجنوبي للبحر الأحمر دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس، حيث ركزت الدراسة علي الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب ودول الارتباط الرئيسية والثانوية.

- دراسة "عبد محمد عبد ربه البراق 2002" عن اليمن والمحيط الهندي دراسة في الجيوبوليتيكس، وتناول الباحث عرضاً للمعطيات الجيوبوليتيكية للجمهورية اليمنية بما تشمله من مقومات طبيعية وبشرية واقتصادية، ثم التطرق للمعطيات الجيوبوليتيكية للمحيط الهندي، عارضاً للأهمية التاريخية والاقتصادية ومحددات دور اليمن في منطقة المحيط الهندي، مختتماً الدراسة بمستقبل اليمن الجيوبوليتيكي وعلاقاته الدولية.

- أطروحة "عبد الجليل عبد الفتاح الصوفي 2002" بعنوان جغرافية الانتخابات في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية، وتناول فيها عرضاً للعوامل الجغرافية الطبيعية والبشرية المؤثرة في الانتخابات، ثم عرض للتنظيم المكاني للانتخابات، محلاً للتحليل الجغرافي لنتائج الانتخابات في اليمن.

- قام "أحمد مهيوب أحمد يحيي 2003" بدراسة عن الجمهورية اليمنية من منظور الجغرافيا السياسية، وتناول بها دراسة كل من المقومات الطبيعية والبشرية والحدود السياسية وعلاقات اليمن الخارجية.

- أطروحة "انتظار عبد الله علي 2008" عن الحدود اليمنية- السعودية دراسة في الجغرافيا السياسية، حيث اهتمت الدراسة بالعوامل الطبيعية والبشرية المؤثرة علي المنطقة الحدودية كالتكوينات الجيولوجية والتضاريس والمناخ وتوزيع السكان وتمركز القبائل علي الخط الحدودي لمنطقة الدراسة ونموهم وتركيبهم العمري

وأشطتهم الاقتصادية. فضلاً عن تناول التطور التاريخي للنزاع الحدودي بين الدولتين وأثره علي العلاقات بينهما.

- دراسة "2010 C.Boucek" عن الحرب في صعدة، وتناول الباحث عرضاً للحروب الستة بين الحكومة اليمنية والحوثيين فيما بين عامي 2004-2010م.

- دراسة "Barake A" وآخرون 2010" وجاءت الدراسة في ثمانية فصول، حيث عرضت للبنية الاجتماعية والثقافية للنزاع الحوثي، وعرضاً للتغير الاجتماعي المصاحب لظهور الحوثيين، والمواجهات المسلحة التي تمت بين الحوثيين والحكومة اليمنية، فضلاً عن استعراض حروب صعدة الستة.

- دراسة "سلطان بن براك بن عايض العتيبي 2014" عن الحوثيون بين الزيدية والرافضة، وتناول فيها دراسة المذهب الزيدي ونشأة الحوثيين وأهم شخصياتهم، وعقائدهم، وعلاقة الحوثيين بالزيدية والرافضة الإثني عشرية، ثم عرج إلي التنبه من خطر الفكر الحوثي علي العالم الإسلامي وسبل مواجهته.

(6) مصادر البيانات:

تطلب الإعداد لهذه الدراسة الاعتماد علي مجموعة كبيرة ومتنوعة من المصادر تتمثل في:

- المراجع العلمية: وذلك بالرجوع إلي المراجع الأصولية في الجغرافيا السياسية، فضلاً عن أطروحات الماجستير والدكتوراه والدوريات العربية والأجنبية المتخصصة في موضوعات ذات صلة بموضوع الدراسة.

- المصادر الإحصائية: وتتضمن التقارير والبيانات الإحصائية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ورئاسة الجمهورية اليمنية، ومنظمة العمل الدولية، والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، واليونيسيف، فضلاً عن مؤسسة أبحاث التسليح أثناء النزاعات "كار".

(7) منهج البحث وأساليب الدراسة:

تم استخدام عددًا من المداخل البحثية من أجل إنجاز هذه الدراسة، حيث تم إتباع المداخل التاريخي، حيث تعد دراسة البعد التاريخي أو الزمني لأي ظاهرة جغرافية عاملاً مساعداً وضرورياً لفهم الجغرافيا الحالية، فالجغرافيا الحالية لأية ظاهرة جغرافية تشتمل علي مظاهر متراكمة عن جغرافيات الماضي، فالأحداث التاريخية لا يمكن تفسيرها بمعزل عن ظروف المسرح الجغرافي الذي تجري عليه، فبغير الأساس الجغرافي – كما يقول البعض – يبدو الناس الذين يصنعون التاريخ كما لو كانوا يمشون في الهواء. كما أن المسرح الجغرافي لا يمكن فهمه فهماً حقيقياً إلا بتتبع ما طرأ عليه من تطورات ناتجة عن تفاعل الإنسان مع الطبيعية ومدى تفاوت مستوي هذا التفاعل وطبيعته من فترة لأخرى ومن منطقة لأخرى، حيث إن دراسة الجغرافيا السياسية للدولة يمكن أن تشكل أساساً لفهم المشكلات التي تواجه الدولة في حاضرها وربما في مستقبلها (توفيق: 2007، صص 53-72)، وقد استخدم هذا المدخل في عمل مسح تاريخي لنشأة الحوثيين وتطورهم السياسي، كما تمت الاستعانة بالمدخل الوصفي التحليلي الذي يعد من أكثر مداخل البحث استخداماً في البحوث الاجتماعية، حيث يتميز بعنايته برصد الحقائق المتعلقة بظاهرة ما رصداً واقعيًا دقيقاً، وذلك بجمع

المعلومات والبيانات وتحليلها وتفسيرها وإصدار تعميمات بشأنها(توفيق:2007،ص40)، وقد أستخدم هذا المدخل في وصف الظاهرة الجغرافية وهي الحوثية من حيث مناطق التوزيع الجغرافي، وأهدافها، ودراسة الخصائص الجغرافية الطبيعية والبشرية في الجمهورية اليمنية وعلاقتها بالحوثيين. هذا بالإضافة إلى إتباع بعض الأساليب المختلفة في هذا الصدد، كالأسلوب الكمي والأسلوب الكارتوجرافي الذي يستخدم لتحقيق أهداف البحث من خلال تقديم مجموعة من الخرائط التوزيعية والأشكال البيانية والتي لها أهمية كبيرة في عرض وإظهار نتائج البحث، وذلك عن طريق تطبيق الأساليب التكنولوجية الحديثة المتمثلة في إنشاء قاعدة بيانات خرائطية كاملة للمنطقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية "GIS".

(8) هيكلية البحث:

- الإطار النظري.
- الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالحوثيين.
- الحوثية: النشوء والإرتقاء.
- انهيار الدولة اليمنية وصعود الحوثيين.
- الأبعاد السياسية للحوثيين.
- الحوثيون في اليمن: رؤية مستقبلية.

ثانياً: الخصائص الجغرافية لمنطقة الدراسة وعلاقتها بالحوثيين:

يلزم لفهم السلوك السياسي لأي منطقة سياسية وإدراك علاقاتها الداخلية والخارجية والوقوف على مدي قوتها، أن يلم الدارس بخصائصها الجغرافية الطبيعية والبشرية ومدي تأثيرها في هذا المجال، حيث تكمن سياسية الدولة في جغرافيتها(Short:1993,P.71)، وهكذا تتحول خصائص البيئة الجغرافية ومكوناتها إلى عناصر جوهرية في العلاقات الدولية، عندما ترتبط مسألة الحرب أو السلم بحقائق تقرضها الجغرافيا والتي تشكل في ضوئها الأحداث السياسية، لهذه الأسباب تحول الحوثيون إلى محور رئيس في السياسة الداخلية والخارجية لليمن(حسين:1999،ص60). وفيما يلي عرض لأبرز الخصائص الجغرافية المؤثرة في الظاهرة الحوثية، ومنها:

(1) الموقع الفلكي والجغرافي:

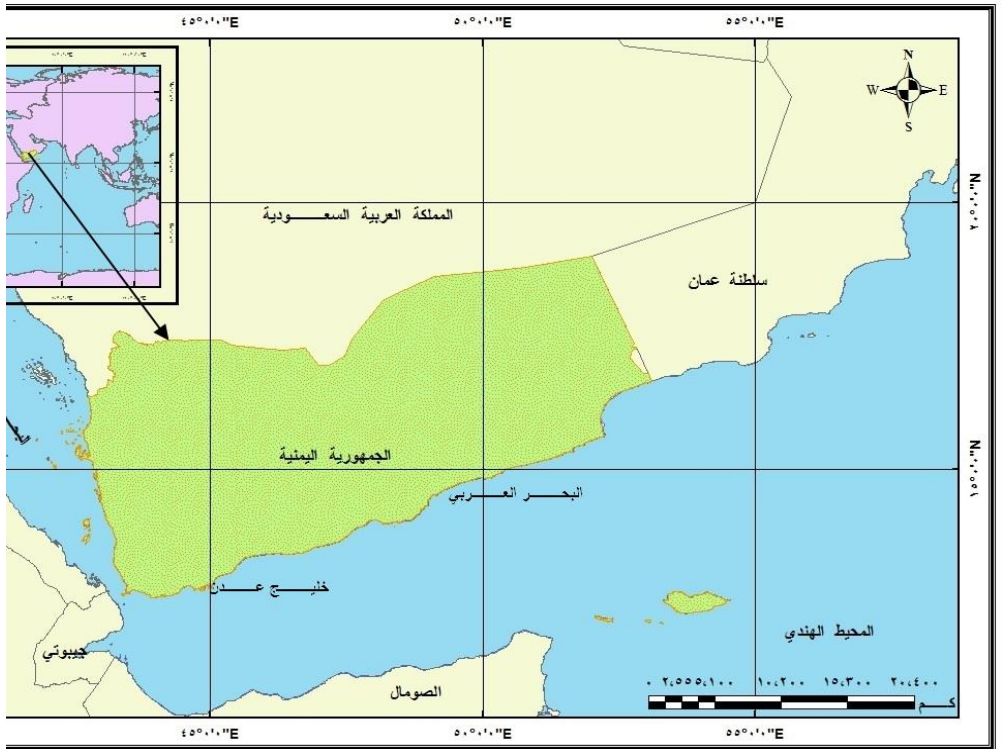
تتخصر الدراسة جغرافياً في إطار مكاني محدد يتمثل في تلك المساحة الجغرافية التي تشغلها الدولة اليمنية بحدودها السياسية، والتي يحدها جنوباً البحر العربي وخليج عدن، وشرقاً سلطنة عمان، وشمالاً المملكة العربية السعودية، وغرباً البحر الأحمر.

تمتد اليمن فلكياً بين خطي طول 42°، 53° شرقاً، أي أنها تمتد علي اثني عشر من خطوط الطول، وبين دائرتي عرض 30° 12°، 19° شمالاً، وبذلك فهي تحتل سبعة من دوائر العرض، مما نتج عنه وقوعها بين مدار السرطان وخط الاستواء. مما يعني وقوعها فلكياً ضمن المنطقة المدارية الحارة، مما جعل مناخها يتسم بالمناخ المداري وشبه المداري الذي يمتاز بطول فترة الإشعاع الشمسي وارتفاع

درجات الحرارة وسقوط الأمطار في فصل الصيف، ولولا التباين في التضاريس في اليمن لأضحت صحراء من ضمن الصحاري المدارية الحارة كدول شبه الجزيرة العربية، وعليه؛ يعد الموقع الفلكي لليمن أحد مواطن الضعف الشديدة الموثرة في قوتها السياسية، ووزنها الاقتصادي وعلى طبيعة الغطاء النباتي، والتربة، والإنتاج الزراعي المنخفض نتيجة قلة الإمتار وندرة المياه.

وتتمتع الجمهورية اليمنية بموقع جغرافي علي جانب عظيم من الأهمية، فوقعها في الطرف الجنوبي الغربي من الجزيرة العربية، عند نقطة تقترب فيها القارة الآسيوية من القارة الإفريقية، حيث لا يفصل بينهما إلا مضيق بحري لا يزيد اتساعه علي 27 كم، هو باب المندب، جعلها حلقة اتصال بين القارتين، ومعبرًا ظلت تجتازه الجماعات البشرية علي مر العصور التاريخية المتعاقبة، فعن هذا الطريق عبرت الجماعات العربية إلي القرن الإفريقي، ومنه تسربت إلي أنحاء القارة الإفريقية شمالاً، علي طول سواحل البحر الأحمر، وجنوبًا علي طول سواحل المحيط الهندي، وعنه أيضًا عبرت الجماعات الإفريقية إلي جنوب شبه الجزيرة العربية، ومنه تسربت علي طول السواحل الجنوبية لقارة آسيا (متولي، أبو الريش: 1999، ص223). شكل

(1)



شكل (1) الموقع الفلكي والجغرافي للجمهورية اليمنية

(2) الموقع البحري:

تُشرف اليمن علي جبهتين مائيتين، حيث تطل علي البحر العربي وخليج عدن من ناحية الجنوب، وتشرف غربًا علي البحر الأحمر، وكان هذا البحر ولا يزال يمثل

طريقًا للملاحة الدولية تمر به التجارة بين الشرق والغرب، وهو طريق رئيس من الدرجة الأولى، طالما تنافست علي التحكم فيه الدول العظمى، منذ أيام البطالمة والرومان حتي وقتنا الحاضر(متولي، أبو الريش:1999،ص223).

وتتحكم الجمهورية اليمنية بمضيق باب المندب؛ والذي يعد أحد المضائق المائية المهمة باعتباره عنق الزجاجة بالنسبة للبحر الأحمر، والذي يتحكم بالطرق التجارية بين الشرق والغرب، إذ تبلغ صادرات البترول عبر المضيق نحو 3.5 مليون برميل/ يومياً عام 2012م، وبذلك يحتل مضيق باب المندب مع كل من قناة السويس وخط أنابيب سوميد ثالث أهم نقطة لعبور مصادر الطاقة في العالم. وهذا الممر المائي عُرضة بشكل خاص لعدم الاستقرار السياسي في افريقيا والشرق الأوسط. وتجدر الإشارة إلي أن معظم الصادرات البترولية عبر المضيق تتجه نحو أوروبا والولايات المتحدة، ويقدر عدد السفن وناقلات البترول العملاقة التي تمر في المضيق في الاتجاهين بأكثر من 21 ألف قطعة بحرية سنويًا، بمعدل نحو 57 قطعة يوميًا(Country Analysis Briefs:2011,P.5).

ولموقع هذا المضيق أهمية خاصة، فالمسيطر عليه في استطاعته استخدامه لأغراض الملاحة السلمية والتجارية، كما أن في وسعه إن توافرت له الامكانيات إيقاف الملاحة البحرية فيه كما حدث في حرب1973م. وعليه؛ يمكن القول إن من يتحكم في مضيق باب المندب يمكن أن يغلق البحر الأحمر ويحوله إلي بحيرة داخلية، ويُفقد قناة السويس موقعها المتميز، كما يحرم دول الخليج العربية برمتها من ميزتها الموضوعية، حيث إن دول الخليج العربية تمثل هبة الموضع "الجيولوجيا" في الأمن القومي العربي، في حين يشكل البحر الأحمر هبة الموقع "الجغرافيا". وتبقى أهمية مضيق باب المندب رهناً ببقاء قناة السويس أولاً، ومضيق هرمز ثانيًا مفتوحين للملاحة أمام ناقلات البترول، وتهديد هذين الممرين يحول تلك الناقلات إلي طريق رأس الرجاء الصالح.

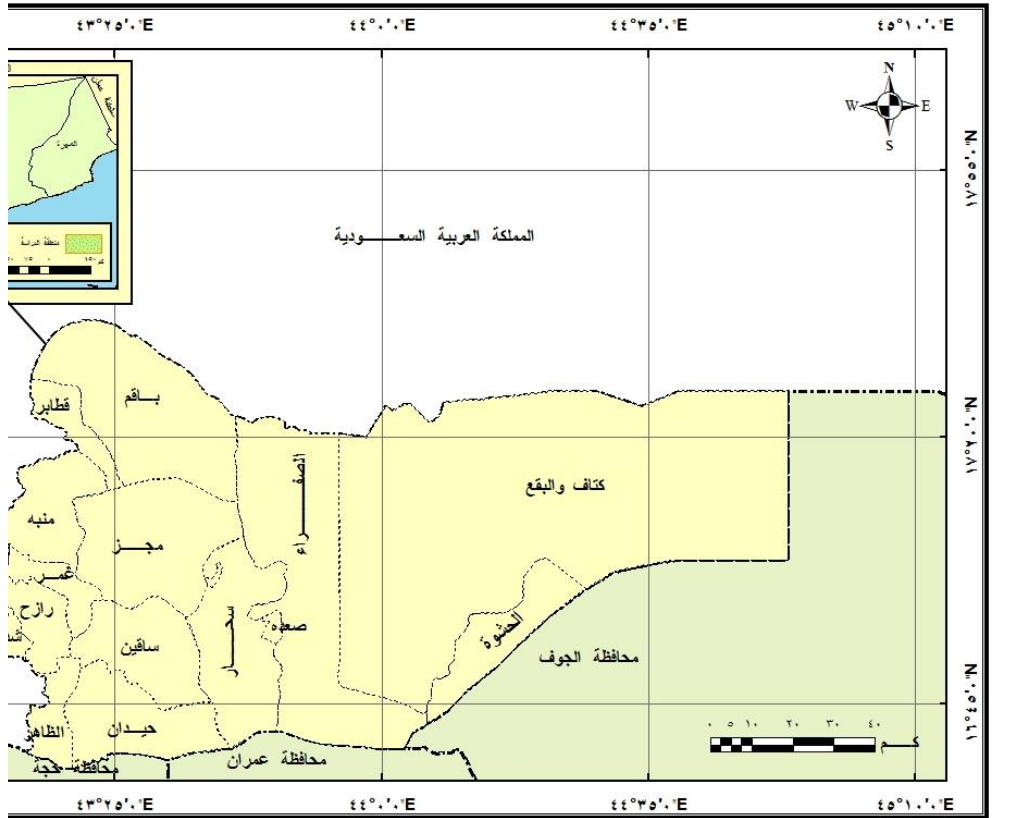
ويمتلك اليمن العديد من الجزر اليمنية ذات الموقع المهم، والتي تضاعف من الأهمية الإستراتيجية للموقع البحري، لما تمنحه من ميزه الانتشار، والتوزيع للمراكز التجارية والقواعد البحرية والجوية، كجزيرة "بريم" والتي تتحكم في مدخل المضيق، و"كمران" و"سقطري" أكثر الجزر إشراقًا علي الخطوط الملاحية المارة بالبحر الأحمر، ومجموعة جزر "حنيش وزقر" ذات القيمة الاستراتيجية العسكرية للسيطرة علي المنطقة، حيث قريبا من خطوط سير السفن المتجهة من وإلي مضيق باب المندب.

وتمتد الجبهة البحرية لليمن على مسافة قدرها 2500 كم أي أن كل كيلو متر من المساحة يقابله 182.2 كم² وبمقارنة هذا المعدل بالمعدل العام للوطن العربي، والذي يبلغ 610/1 كم² نجد بان سواحل اليمن طويلة نسبيًا، ما يجعل معظم المنطقة السياسية قريبة من السواحل.

وهذه الخصائص والمميزات من شأنها أن تكون عنصرًا من عناصر قوة الدولة، إلا أن الواقع يقول غير ذلك فلم تستطع اليمن استغلال تلك الأهمية الاستراتيجية لصالح بناء الدولة وأمنها واستقرارها حتى أصبحت تلك الأهمية تأتي

بنتائج عكسية على الوضع اليمني فأصبحت اليمن مطمعًا للقوى الطامحة للسيطرة والنفوذ.

وتقع محافظة صعدة -معقل الحوثيين- في الجزء الشمالي من الجمهورية اليمنية، وتبعد عن العاصمة صنعاء مسافة 243 كم، وتحدها محافظة حجة وجزء من محافظة عمران جنوبًا، ومحافظة الجوف شرقًا، والمملكة العربية السعودية من الشمال والغرب. وتبلغ مساحتها نحو 12367 كم²، تشكل 2.4% من إجمالي مساحة اليمن، والبالغة 503.891 كم² تتوزع على 15 مديرية يوضحها جدول (1) وشكل (2):



شكل (2) التقسيم الإداري لمحافظة صعدة

جدول (1) التقسيم الإداري لمحافظة صعدة.

المديرية	المساحة "كم ² "	%	المديرية	المساحة "كم ² "	%
باقم	1072	8.6	قطابر	193	1.5
منبه	439	3.5	عمر	135	1.0
رازح	235	1.8	شداء	68	0.5
الظاهر	209	1.6	حيدان	569	4.6
ساقين	534	4.3	مجز	922	7.4
سحار	742	5.9	الصفراء	1607	12.9
الحشوه	427	3.4	كتاف والبقع	5191	41.9
صعدة	27	0.2			

المصدر: الجدول والمساحات من حساب الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتمادًا على: رئاسة

الجمهورية اليمنية (2017/8/6) نبذة تعريفية عن محافظة صعدة . - متاح في:
<http://www.yemen-nic.info/gover/saedaa/brife>

ويتوزع التقسيم الإداري لمحافظة صعدة طبقاً للجدول والشكل السابقين علي النحو التالي: مديرية "كتاف والبقع" وتحتل المرتبة الأولى من حيث المساحة، حيث تشكل 41.9% من إجمالي مساحة المحافظة، وتتأتي أهميتها في كونها إحدى المديرية الحدودية مع المملكة العربية السعودية، وهي تكاد تكون خالية من الحوثيين؛ إلا من عدة مئات يسكنون الجبال. وتحتل ومديرية "الصفراء" المرتبة الثانية من حيث المساحة بنحو 12.9% من إجمالي مساحة المحافظة، ويتواجد الحوثيون بها في بعض القرى وفي الجبال فقط. وتشغل مديرية "باقم" المرتبة الثالثة من حيث المساحة بنحو 8.6% من إجمالي المحافظة، ووجود الحوثيون بها مسلح فقط؛ إذ إنهم لا يستطيعون التعايش مع السكان. وتشكل مديرية "مجز" نحو 7.4% من إجمالي مساحة المحافظة وتحتل المرتبة الرابعة، وهي مناصفة بين الحوثيين والقبائل. وتشغل محافظات "حيدان، ساقين، رازح، قطابر، شداء" مساحات تبلغ 4.6%، 4.3%، 1.8%، 1.5%، 0.5% علي الترتيب من حيث المساحة بالنسبة للمحافظة، وتخضع المديرية الخمس للسيطرة الكاملة للحوثيين. وتشكل مديرية "منبه" 3.5% من إجمالي مساحة المحافظة، ولا توجد بها سيطرة للحوثيين، حيث مازالت منطقة حربية متنازع عليها حتي الآن، ووجود الحوثيون بها علي الجبال كجيش لا كمواطنين. ومديرية "الظاهر" تشكل 1.6% من إجمالي مساحة المحافظة، حيث السيطرة المتبادلة بين الدولة والحوثيين، أما مديريتنا "الحشوة" و"غمر" فتشكلا ما نسبته 3.4%، 1% علي الترتيب من مساحة المحافظة، ووجود الحوثيين بهما في الغالب - أشبه بوجود العصابات، حيث لا يستطيعون مخالطة السكان أو التعايش السلمي معهم. وتجدر الإشارة إلي اكتساب محافظة صعدة ميزة إيجابية من موقعها الجغرافي علي طريق الحج، إذ إنها حلقة الوصل بين اليمن و"السرويين" و"مرخة" و"بيجان"، وكذلك الحال بالنسبة لأهل مأرب، كما كانت المحافظة حلقة الوصل أيضاً بين اليمن والمملكة العربية السعودية.

(3) البنية الجيولوجية والتضاريس:

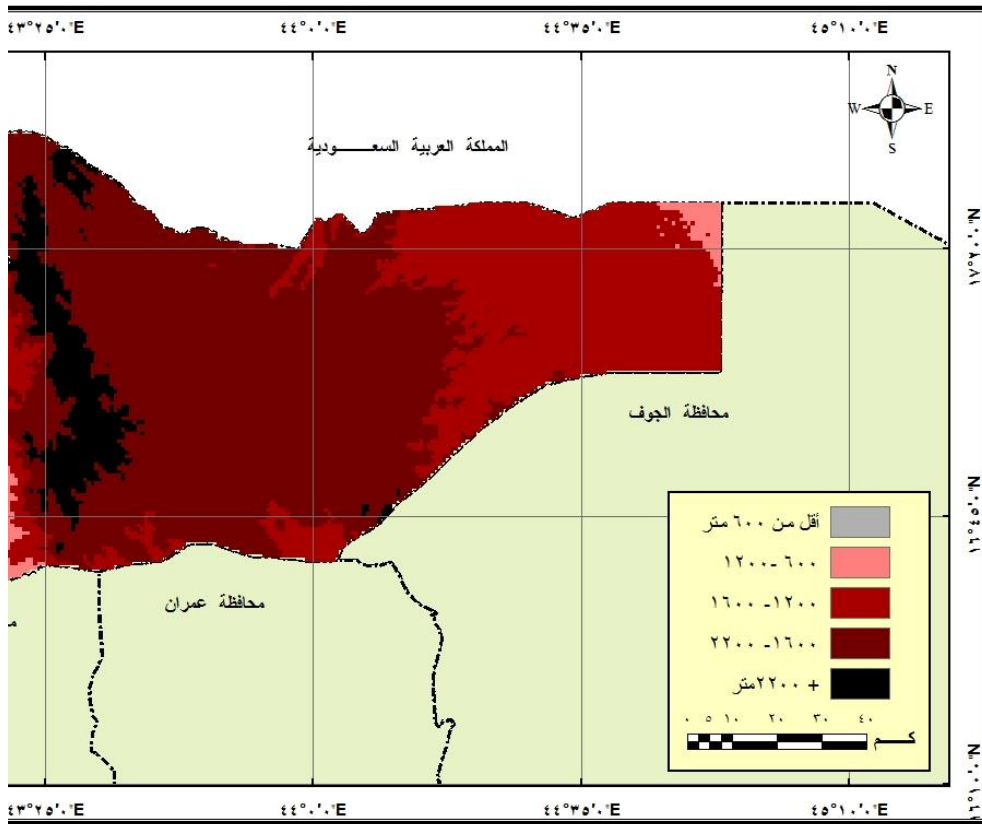
تؤثر التضاريس علي سرعة أو صعوبة الارتباط الثقافي بين المواطنين في مختلف أجزاء الدولة، كما تحدد التضاريس إمكانات الدولة ونهضتها، فكلما زادت مساحة السهول الصالحة للزراعة مع توفر الماء كلما دفعت الدولة إلي التطور الاقتصادي وثبات استقرارها السياسي، وكلما كانت الدولة ذات تضاريس صعبة عكس ذلك صعوبة في الاتصال بين أجزائها، ويشكل عاملاً معيقاً لنهضة الدولة وأمنها واستقرارها السياسي والاقتصادي، فالنشاط الاقتصادي يتركز في مناطق السهول حيث سهولة انتقال السكان والتجارة والأفكار؛ ويعتبر هذا حجر الزاوية بالنسبة إلي الظروف الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية وكذلك يؤدي إلي صهر المواطنين في بوتقة واحدة في مختلف المناطق، لسهولة الاتصال فيما بينهم، كما يسهل الإشراف السياسي للحكومة المركزية القوية وينعكس أثر هذا كله علي التقدم الاقتصادي، وسهولة تحريك وحشد القوات العسكرية.

وتتنوع الأشكال والظواهرات الطبوغرافية لمحافظة صعدة نتيجة للعوامل الطبيعية المعقدة التي مرت بها خلال العصور الجيولوجية، ويمكن تقسيم المحافظة إلى ثلاثة أقسام تضاريسية تتوزع على النحو التالي:

- إقليم منخفض "حوض" صعدة: يرجع تشكل هذا الإقليم إلى أواخر الزمن الجيولوجي الثاني وبداية الزمن الجيولوجي الثالث، حيث صاحب تشكل البحر الأحمر والأخدود الأفريقي الكبير وانفصال أرض اليمن عن كتلة إفريقيا، ويرجع هذا التكون إلى التواء مقعر وهبوط في القشرة الأرضية لهذا الإقليم، كما يسمى هذا الحوض أو المنخفض "بقاع صعدة"، ويرتفع عن مستوى سطح البحر "1800 متر"، تحده من الشمال والغرب سلسلة جبال جماعة وغمر وخولان، ومن الجنوب سلسلة جبال "سحار"، ومن الشرق سلسلة جبال "همدان"، ويعد قاع صعدة من المناطق الزراعية المهمة في اليمن حيث الظروف الملائمة من طبيعة وتربة غنية ومياه جوفية.

- إقليم المرتفعات الجبلية الشمالية والغربية: تبدو هذه المرتفعات على هيئة سلسلة تبدأ من الشمال الغربي حتى الأجزاء الغربية لصعدة، وتكويناتها الجيولوجية ذات أهمية اقتصادية لتوفر العديد من الخامات المعدنية فيها، بالإضافة إلى كونها الخزان الرئيس الذي يزود حوض صعدة بالمياه، وتمتد هذه السلسلة لتشمل جبال "جماعة" و"منبه" و"غمر" و"رازح" ثم جبال "خولان"، ويتراوح متوسط ارتفاعها ما بين "1500 - 2800 متر" عن مستوى سطح البحر. وتتساقط مياه الأمطار على هذا الإقليم مشكلة الأودية والخوانق مثل "وادي الحلف" الذي يشكل خانقًا عظيمًا و"وادي ضمد" و"وادي بدر" و"وادي الذنبة" و"وادي الخير" و"وادي دفاء".

- إقليم شرق صعدة: يحتوي هذا الإقليم على قمم جبلية شديدة الوعورة والارتفاع وتتخللها الواحات والصحاري الداخلية وتقطعها العديد من الوديان الواسعة التي تصب في صحراء الربع الخالي كوادي أمّح ووادي "آل أبو جبارة"، كما تظهر التكوينات الرسوبية (عباس: 1996، ص40). شكل (3)



المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتماداً علي:
 DIVA-GIS (6/12/2014) CGIAR SRTM (3Secned resolution) . - Available at: <http://www.diva-gis.org/gdata>

شكل (3) تضاريس محافظة صعدة

وقد أثرت البنية الجيولوجية والتضاريس في:

- ساهمت الطبيعة الجبلية الوعرة والجبال الشاهقة والتي تأتي في المرتبة الثانية عربياً بعد المغرب وال48 عالمياً من حيث الارتفاع في إضعاف السيطرة المركزية وإعاقة الحكومات اليمنية المتعاقبة في تحقيق الاستقرار السياسي وإحداث التنمية الشاملة.
- تعوق الجبال أعمال حرس الحدود عند ملاحقة المتسللين من جهة، وتسهل علي المتسللين عملية التخفي من جهة أخرى.
- أدت التضاريس في هذا الجزء وخاصة في المديرية الحدودية مع المملكة العربية السعودية إلي صعوبة الاتصال نتيجة قلة المسالك وضعفها اقتصادياً، مما أدى إلي عملية دفع كبيرة لهجرة السكان اليمنيين إلي المملكة العربية السعودية بطريقة شرعية أو غير شرعية.
- أصبحت هذه الطبيعة الجبلية الشديدة الوعرة المتداخلة عبر حدود الدولتين موطناً لتركز منظمات تهريب الأسلحة والمخدرات وكل شيء. فمدينة صعدة علي سبيل المثال تمثل إحدى بؤر أسواق السلاح في اليمن، حيث يقع سوق "الطلح" المشهور بالأسلحة بالقرب من المدينة، والذي يعج بمختلف أنواع الأسلحة، فضلاً عن سهولة

تهريبه عبر المنافذ البحرية والبرية مستغلين الطبيعة المعقدة للمنطقة، وطبيعة الموقع الجغرافي لليمن، والذي ساعد علي تزايد أعمال القرصنة والتهريب.

- أدت إلي الحفاظ علي القبيلة، حيث فصلت الجبال بين القبائل مما جعل كل قبيلة تحافظ علي ترابطها دون التأثر بالعوامل الأخرى، وحالت دون القدرة علي دمج السكان في بوتقة واحدة، مما ساعد علي بقاء الولاء القبلي.

- أدت المرتفعات الجبلية إلي خلق جماعات حضارية وإقليمية متباينة نظرًا لصعوبة الاتصال والعزلة الجغرافية، وأدت إلي تنوع داخلي كبير سواء من حيث العادات أم التنوع المذهبي "شافعي-زيدي-اسماعيلي"، فسكان الجبال يكونون في العادة أصحاب مذاهب تختلف عن سكان السهول، فسكان الجبال الشمالية يعتقدون المذهب الزيدي، بينما يعتنق سكان المرتفعات في المناطق الوسطي والسواحل المذهب الشافعي.

و يرجع صمود قبائل "صعدة" في حروبها الستة التي خاضتها مع الدولة خلال السنوات الماضية إلى صعوبة التضاريس.

ويمكن القول أن وجود الاختلافات المذهبية القائمة في اليمن في أحد عوامله إلي التباينات التضاريسية؛ تلك التباينات التي توجد عند كل دولة ينقسم سكانه بين السهول والجبال، والتي تختفي وراءها واجهات مذهبية أو حزبية أو غيرها (السيد: 1971، ص179).

وعليه؛ يمكن القول بأن محافظة صعدة تتميز بكونها ذات تضاريس وعرة إضافة إلي مساحات صحراوية قريبة التداخل مع الحدود السعودية. وقد استندت حركة التمرد الحوثية في نشاطها العسكري والسياسي علي إدراكها الواعي لطبيعة المكان وامتداداته الجبلية والساحلية وعلي تركيبة المجتمع اليمني القبلي وعصبيته. إذ تساعد الطبيعة الجبلية الوعرة علي الدفاع عن المنطقة والقيام بعمليات غير نظامية وحرب عصابات وتؤمن الحماية من تأثيرات المدفعية والدبابات.

(4) المناخ:

يتميز إقليم منخفض "حوض صعدة" بهطول الأمطار بنحو 200-400 ملم/سنويًا، ويعود سبب ندرتها إلى سلاسل المرتفعات الجبلية الغربية المحيطة به، والتي تعمل على حجز الرياح المحملة بخار الماء من الهطول عليه.

ويتميز إقليم المرتفعات الجبلية الشمالية والغربية باعتدال المناخ صيفًا وتدني درجة الحرارة شتاءً إلى تحت الصفر في المرتفعات الجبلية. ويستأثر هذا الإقليم بأكبر نسبة من هطول الأمطار حيث يتراوح ما بين 400-700 ملم/سنويًا، وتهطل في الصيف بفعل هبوب الرياح الجنوبية الغربية الموسمية القادمة من المحيط الهندي والبحر الأحمر. يتميز هذا الإقليم بالمساحات الخضراء الواسعة، والمناطق السياحية.

في حين يسود إقليم شرق صعدة المناخ القاري إذ تشتد الحرارة صيفًا وتنخفض قليلًا في الشتاء وهطول الأمطار فيه نادرة.

(5) الخصائص السكانية لمنطقة الدراسة:

يعد السكان الدعامة الأساسية للحياة الاقتصادية والسياسية، حيث يتيح عدد السكان الكبير لأية منطقة سياسية القدرة علي تنمية اقتصادها واستغلال مواردها وتكوين علاقات خارجية قوية مع دول العالم والحفاظ علي حدودها البرية والبحرية

عن طريق إمكانية تكوين جيش قوي عكس الحال بالنسبة للدول صغيرة الحجم السكاني قليلة الموارد (Glassner:1992,P.225). وتولي الجغرافيا السياسية اهتمامًا كبيرًا بتركز السكان، إذ يمثل تركز السكان أو تبعثرهم تحديًا لأي دولة ليس فقط من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، وإنما أيضًا من الناحية الأمنية والسياسية.

(أ) التوزيع العددي للسكان وكثافتهم:

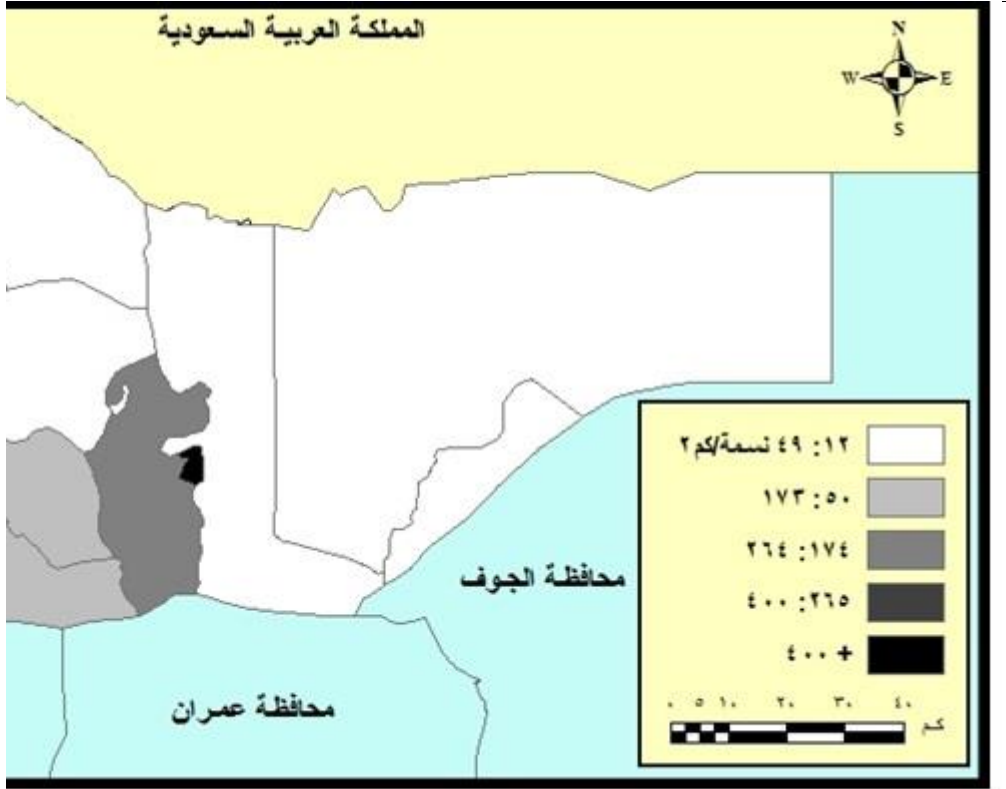
يقدر عدد سكان محافظة صعدة بنحو 695.033 نسمة طبقًا لتعداد 2004م، شكلت ما نسبته 3.5% من إجمالي سكان اليمن والبالغ عددهم نحو 19.685.161 نسمة. ويعد تعداد عام 2004م هو آخر تعداد تم إجراؤه في اليمن، ونظرًا لطول الفترة الزمنية ما بين ذلك التعداد وسنة إجراء الدراسة فقد تم اللجوء إلي استخدام معادلات النمو السكاني المستقبلي المعروفة وحسابها بالطريقة الأسية لتقدير حجم السكان في الفترة الحالية اعتمادًا علي معادلات الإسقاط السكاني، باعتبار أن معدل النمو السكاني السنوي 3% كما تشير معظم المصادر والدراسات السكانية، ومن خلال دراسة الجدول (2) والشكل (4) والذين يوضحان التوزيع العددي والنسبي للسكان وكثافتهم في محافظة صعدة 2004-2017م يتضح ما يلي:

جدول (2) التوزيع العددي والنسبي للسكان وكثافتهم في محافظة صعدة 2004-

2017م

المديرية	تعداد 2004 "نسمة"	تقدير 2017 "نسمة"	%	الكثافة السكانية نسمة/كم ²
الحشوة	14.274	20.962	2.05	49
الصفراء	50.141	73.634	7.21	45.8
الظاهر	22.394	32.886	3.22	157.3
باقم	22.965	33.725	3.30	31.4
حيدان	60.331	88.598	8.68	148.6
رازح	62.915	92.393	9.05	398.2
ساقين	52.521	77.129	7.55	144.4
سحار	133.764	196.437	19.24	264.7
شذاء	11.202	16.451	1.61	241.9
صعدة	58.695	86.196	8.44	3192
غمر	19.718	28.957	2.83	214.4
قطابر	22.658	33.274	3.25	172.4
كتاف والبقع	43.034	63.197	6.19	12.1
مجز	68.598	100.738	9.86	12.7
منبه	51.823	76.104	7.45	173.3
الإجمالي	695.033	1.020.679	100	82.5
إجمالي اليمن	19.685.161	28.908.323	3.53	57.3

المصدر: الجدول والنسب والإسقاطات من حساب الباحث اعتمادًا علي: - رئاسة الجمهورية اليمنية (2017/8/6) نبذة تعريفية عن محافظة صعدة . - متاح في: <http://www.yemen-nic.info/gover/saedaa/brife>



المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتمادًا علي بيانات الجدول (3)
شكل (4) الكثافة السكانية في محافظة صعدة 2017

- بلغ إجمالي عدد سكان محافظة صعدة نحو 1.020.679 نسمة طبقًا لتقدير عام 2017م، يعيشون في مساحة تقدر بنحو 12367 نسمة/كم². وبكثافة سكانية بلغت نحو 82.5 نسمة/كم².
- تكاد تتقارب جميع مديريات محافظة صعدة في عدد السكان، إذ لم تزد نسبتهم في أي من تلك المديريات عن 10% من إجمالي سكان المحافظة باستثناء مديرية "سحار" والتي تجاوز نسبة سكانها 19% من سكان محافظة صعدة.
- بلغت الكثافة السكانية العامة في محافظة صعدة نحو 82.5 نسمة/كم²، وهي تزيد قليلاً عن الكثافة العامة في الجمهورية اليمنية والبالغة نحو 57.3 نسمة/كم²، وإن ارتفعت في بعض المديريات لصغر مساحتها، ويعزو ذلك المعدل المنخفض إلي قلة الأمطار وما ترتب عليه من الجفاف وقلة الموارد والمراكز الخدمية وعدم توافر المشروعات الخدمية؛ مما حدا بها أن تكون مديريات طاردة للسكان.
- وتجدر الإشارة إلي تفاقم نسبة البطالة في اليمن، حيث قدر معدل البطالة العام إلي 13.5%، وذلك في الفترة ما بين عامي 2013-2014م، وهو يرتفع كثيرًا في أوساط الإناث 26.1% عنه في أوساط الذكور 12.3%. وتأتي محافظة صعدة في

المرتبة الثانية علي مستوى الجمهورية من حيث معدلات البطالة بنحو 29.7%(منظمة العمل الدولية:2015،ص48).

ولا يحصل علي المياه الصالحة للشرب والصرف الصحي نحو 13.1 مليون نسمة، ويعاني نحو 10.5 مليون نسمة من انعدام الأمن الغذائي، ولا يحصل ما يقارب 6.4 مليون نسمة علي الرعاية الصحية، ويعاني مليون طفل من سوء التغذية الحاد. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلي أن الجمهورية اليمنية احتلت مرتبة متدنية في طبقاً لحساب دليل التنمية البشرية والصادر عام 2016، إذ احتلت المرتبة 168 علي مقياس مكون من 188 دولة بتنمية بشرية منخفضة(UN:2016,P.24).

(ب) التكوين اللغوي والقبلي:

تعتبر اللغة العربية هي اللغة الأولى لسكان منطقة الدراسة، فمعظم قاطني هذه المنطقة هم في الأصل قبائل عربية، وتمثل اللغة العربية لغتها الأصلية بل والوحيدة إلي حد بعيد، ومن ثم تتميز المنطقة بتجانسها اللغوي إلي حد كبير. وتجدر الإشارة إلي وجود أعداد تتحدث اللغة "الخورانية" أو اللغة "الفيفية"، وهي لغة سامية جنوبية قديمة، وتنتشر تحديداً في أقصى جنوب المملكة العربية السعودية وشمال اليمن، ويسكن متحدثي هذه اللغة المنطقة الواقعة بين نجران وعسير السعوديتين وصعدة اليمنية.

ومن منظور إثني وثقافيينتمي كل اليمنيين إلي قبائل، وجلهم إن لم يكن كلهم ينتمون إلي خمس قبائل عربية، هي: "حمير" و"مذحج" و"كندة" و"حاشد" و"بكيل". ولكن عوامل اقتصادية وسياسية وثقافية واجتماعية أدت إلي إضعاف تأثير البني والروابط والعلاقات القبلية بين السكان الذين ينتمون إلي قبائل "حمير" و"مذحج" و"كندة"، واستمر تأثيرها في أوساط المواطنين الذين ينتمون إلي قبيلتي "حاشد" و"بكيل"، اللتين يتركز وجودهما في المنطقة الممتدة من شمال مدينة صنعاء إلي الحدود الجنوبية للمملكة العربية السعودية، لذلك فإن الحديث عن الدور السياسي للقبائل وعن البنية القبلية عموماً إنما يتركز علي الحديث علي قبيلتي "حاشد" و"بكيل"، اللتين استطاع شيوخهما الاحتفاظ بقوة سياسية كبيرة وبأدوار سياسية مهمة، يمارسونها من خلال البني الرسمية حيناً، ومن خلال البني غير الرسمية أحياناً أخري(الشرجي:2010،ص39).

ويمكن القول أن النظام السياسي في اليمن منذ نشأته لم يقم علي أسس الدولة الحديثة بنظامها القانوني، بل إنه قام علي أطر أولية قبلية بالأساس، حيث بنية المؤسسات كالبرلمان والنظام الانتخابي والدوائر الانتخابية والمجالس المحلية وغيرها علي أسس قبلية، ويمثل مشايخ القبائل سلطات واسعة في أوساطهم القبلية، وكثيراً ما يلجأ أعضاء الحكومة إلي حل المشكلات المجتمعية إلي مشايخ القبائل بعيداً عن سلطة القانون(علام:2012،ص130).

وعليه؛ فقد تم بناء الدولة بما يشبه القبيلة، حيث باتت موارد الدولة كما لو كانت مملوكة للنظام، فالسلطة في مؤسسات الدولة مخولة لأفراد وليس لمؤسسات، ولم يتم بناء جيش قوي، وهو ما جعل الدولة بحاجة دائمة للاستعانة بالمليشيات القبلية

أو ما يسمى بالجيش الشعبي، فقد استعان الجيش بالمليشيات القبلية في الحروب التي خاضها ضد الحوثيين في الفترة ما بين عامي 2004-2010م(الشرجي:2010،ص41).

وتتكون محافظة صعدة قبلياً من خمسة أقسام هي(المقحفي:2002،ص907-908):

- همدان صعدة: ومركزها "كُتاف" علي بعد 40كم شرقاً من صعدة، وتشمل بلاد "وائله" وأخوانها من "دُهمه".
- صحار: وينطق بالسين، وهي في قلب محافظة صعدة، وقبائل صحار هم: بنو كليب ونهم الأزقول وآل كباس، وبنو مالك ومنهم بنو عُويرة وآل بن جعفر.
- خُولان ابن عامر: وهي منطقة جبلية بالغرب من صحار، ومركزها "ساقين" علي بعد 30كم غرباً من صعدة. ويتبعه إدارياً "الظاهر، وحيدان" ومن قبائلهم: آل راكان، آل بن بشر، بنو ذويب، الشعاف، بنو مروان، ولد عياش، ولد عمر، ولد نوار.
- جُماعة: ومركزها "مَجَز" في الشمال الغربي من صعدة علي بعد نحو 25كم، ويتبعها "بَاقِم" بالشمال من مجز، و"قُطابر، وشداء ومُنَّبَه". وقبائلهم: نصري وحلفي، وبنو سُويد وأهل مجز وسفال وبنو عياش وآل عمرو وبنو خولي.
- رَازح: ومركزها "النضير" وتقع في الشمال الغربي من مدينة صعدة علب بُعد نحو 60 كم، وهي سلسلة جبلية تشمل إدارياً "عُمَر والضمير". ومن قبائل رازح: الجهوز والغمري والنضير والأزدي وآل بختان.

وتجدر الإشارة إلي أن الطابع القبلي لمحافظة صعدة والمحافظات المجاورة لها ساعد الحوثيين علي تعبئة المواطنين للانخراط في الصراع، وبالتالي اتساع نطاقه اجتماعياً وجغرافياً، ليمتد إلي بعض مناطق محافظات "عمران" و"حجة" و"الجوف" و"صنعاء"، ومن أمثلة ذلك:

- استغلال الحوثيون الصراع بين قبيلة "صبارة" التي تتبع قبيلة "سفيان البكيلية" وقبيلة "ذو محمد" التي تنتمي لقبيلة "العصيمات الحاشدية"، الذي ترجع جذوره إلي ما يزيد عن 100 عام.

- استغل الحوثيون الصراع بين قبيلتي "ذو معقل" و"بني عزيز" اللتين تنتميان لقبيلة "سفيان"، علي خلفية مقتل الشيخ "أحمد يحيي القعود" المرشح لمقعد تمثيل المديرية في مجلس المحافظة في الانتخابات المحلية في ديسمبر 2006م، لذلك اتسع نطاق الحرب الرابعة(*) ليشمل مديرية "سفيان"، حيث شارك أعضاء مجلس النواب عن الحزب الحاكم والمسلحون التابعون لهم في هذه الحرب إلي جانب الجيش، وشارك الشيخ "عبد الله يحيي القعود" والمسلحون التابعون له إلي جانب المقاتلين الحوثيين.

ويري أبناء بكيل الذين دعموا الحوثيين أنهم ينتقمون بهذا من السلطة ومن المملكة العربية السعودية اللتين تدعمان قبيلة حاشد، واستطاع الحوثيون تعبئة أفراد من قبيلة وائلة "الشيعية الإسماعيلية" انتقاماً من المملكة العربية السعودية المتهمه

(*)سيأتي الحديث عن الحروب التي خاضها الحوثيين ضد الحكومة اليمنية لاحقاً.

بأنها تمارس القمع ضد هذه القبيلة وضد قبائل نجران الإسماعيلية، واستطاعوا استغلال الخلاف -الذي يمتد لأكثر من ثلاثين عامًا- بين قبيلتي الشولان وهمدان اللتين تشكلان فرعين من دهم البكيلية في الجوف، واستطاعوا التواجد في قبيلة أرحب وتأسيس مركز فكري في قرية بيت أبو نشطان علي خلفية ما يشعر به شيوخها من إقصاء يمارسه عليهم النظام(الشرجي:2010،ص51).

(6) الخصائص الاقتصادية:

يتصف الاقتصاد اليمني بكونه اقتصاداً ريعياً(*)، حيث اعتمدت الجمهورية اليمنية عقب الوحدة علي الدعم السوفيتي، وكذلك علي الدعم الخليجي والغربي وعائدات المغتربين اليمنيين في دول الخليج. وتجدر الإشارة إلي تعرض الاقتصاد اليمني لازمة اقتصادية كبيرة بسبب تقلبات الاقتصاد الريعي، فقد أدت الموقف اليمني من حرب الخليج الثانية 1990م، إلي نتائج اقتصادية سلبية؛ حيث قامت الحكومة السعودية بطرد مئات الآلاف من العمالة اليمنية، وبالتالي توقف تحويلاتهم السنوية، فضلاً عن توقف المعونات الخارجية لليمن.

وتعد اليمن من أسوأ اقتصادات العالم، حيث يعاني الاقتصاد اليمني من مشاكل هيكلية أهمها الفساد والنزاعات والعقوبة الاستحوادية التي تسيطر علي المسؤولين اليمنيين، فضلاً عن إساءة استخدام المال العام، إلي جانب سياسة تهجير العمالة التي انتهجتها الحكومة اليمنية منذ الثمانينيات من القرن العشرين، مما جعل اعتماد الاقتصاد الرئيس علي التحويلات المالية للمغتربين، والتي تتم عبر قنوات غير رسمية وبالتالي لا تخضع للضرائب؛ مما فاقم من التضخم وارتفاع أسعار المنتجات المحلية. واحتلت اليمن المرتبة 170 من 176 دولة شملها تقرير منظمة الشفافية

الدولية العام 2016م المعني بالفساد(Transparency International Secretariat:2017)، وتعاني اليمن انكماشاً اقتصادياً، إذ بلغ معدل التراجع الاقتصادي 28.1%، احتلت به المرتبة الأخيرة علي مستوى الوطن العربي عام 2015، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي نحو 900 دولار أمريكي، وهي تعد بذلك أفقر الدول العربية من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي والبالغ نحو 6906 دولار أمريكي عام 2015(أوبك:2016،ص66).

(أ) الزراعة: تتصف الزراعة اليمنية بمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة، حيث لا تتجاوز المساحة المزروعة 16,000 كم²، وبنسبة 3.1% من إجمالي المساحة، بالإضافة إلي 20,000 كم² أراضي هامشية تمثل 3.9% من إجمالي المساحة. وتعتبر ندرة المياه أهم التحديات التي تضعف القطاع الزراعي وفي انتشار الفقر في اليمن، وتعتمد الزراعة علي مياه الأمطار، إذ يروي نحو 47% علي مياه الأمطار، و38% من مياه الآبار، و11% بواسطة السيول، بينما 5% تروي بالينابيع، وتتعرض اليمن لمواسم جفاف وأخري لسيول جارفة. ناهيك عن تفتت الحيازات الزراعية(Barake:2010,26)، كما يعود تدني الإنتاجية الزراعية إلي العديد من العوامل أهمها التكنولوجيا المستخدمة، ونمط ملكية وتوزيع الأراضي الزراعية

وتقلبات الأسعار، وقد شكلت هذه العوامل معوقات تحد من الإنتاج الزراعي، وهو أمر ذو آثار مباشرة علي ظاهرة الفقر.

ولم يحظ قطاع الزراعة بأهمية كبيرة سواء علي مستوي الدولة اليمنية أو محافظة صعدة، إذ بلغ نصيب الاستثمارات الحكومية نحو 8-10% من إجمالي الاستثمارات الحكومية، فضلاً عن العجز الكبير والمنتامي في معدلات نصيب الفرد الغذائية من معدلات الإنتاج المحلي لاسيما الحبوب، مما دفع الدولة إلي التوجه نحو الأسواق الخارجية لشراء احتياجاتها الغذائية، كما يتضح تنامي الفجوة في الميزان التجاري، إذ بلغ معدل تناسب صادرات اليمن للمواد الغذائية إلي وارداتها 1: 10. ويبدو أن الموارد المائية عامل حاسم ومتحكم في أمن الدولة الغذائي، وأن التوسع العمودي والأفقي في المساحة المزروعة يرتبط طردياً بوفرة المياه ونوعيتها، إضافة إلي التدني في استعمال التكنولوجيا الحديثة مما أدي إلي تدني مستوي الإنتاج والإنتاجية وضعف القدرة التنافسية للمنتجات المحلية مقارنة بنظيرتها المستوردة(العماري:2005، صص 20-30).

وتسهم محافظة صعدة بنحو 4% من إجمالي الإنتاج الزراعي في الجمهورية اليمنية؛ إذ تبلغ المساحة الصالحة للزراعة نحو 407 كم²، في حين بلغت المساحة المحصولية 443.2 كم² عام 2012م، ويعتمد نحو 48.9% علي مياه الأمطار، و26.9% علي الآبار، ونحو 16.5% علي مياه السيول، ونحو 2.6 علي الينابيع، في حين تعتمد النسبة الباقية علي السدود والحواجز ومصادر الري الأخرى. وتعتمد الزراعة في شمال وشرق صعدة أساساً علي مياه الآبار، وتعتبر الأمطار القليلة التي تسقط عليها عاملاً مساعداً، غير أن جنوب وغرب المحافظة تعتمد الزراعة علي مياه الأمطار ويعتبر الري من الآبار عاملاً مساعداً(المنظمة العربية للتنمية الزراعية:1975، ص2). وتعد الزراعة النشاط الرئيس لسكان محافظة صعدة، وتشتهر المحافظة بالبن اليمني الشهير، وهو من أهم المحاصيل النقدية التي تزرع في المحافظة حيث تتركز زراعته في مديريات "حيدان" و"رازح" و"غمر" فضلاً عن محصول العنب والرمان، والمشمش، والخوخ، وتتركز زراعته في "سحار". ويوضح جدول (3) أهم الزراعات في محافظة صعدة والعقبات التي تواجهها.

جدول (3) أهم الزراعات في محافظة صعدة والعقبات التي تواجهها

المحاصيل	الخصائص والمميزات	القيود والعقبات	استهلاك المياه
الحبوب	جودة عالية، ذو قيمة معيشية عالية، محاصيل كفاف	تتطلب أيدي عاملة كثيرة	مقاومة الجفاف
الرمان	جودة عالية، من الصادرات الرئيسية	نقص الخبرة، يتضرر كثيراً	مياه كثيرة

	من الإفراط في الري	إلى المملكة العربية السعودية	
مياه كثيرة	الأمراض ونقص الخبرة	ذو قيمة اقتصادية عالية	الحمضيات
مياه كثيرة	الأمراض ونقص الخبرة	محصول اقتصادي عال القيمة	التفاح
مقاومة الجفاف	القيم الدينية	ارتفاع الطلب والسعر ومرونة الري	القات
مياه كثيرة	ندرة المياه، نقص الماشية	قيمة اجتماعية "علف للماشية"	البرسيم
مقاومة الجفاف	-	قيمة معيشية "وجبة الإفطار"	الذرة

Source: Gerhard L. (2003) Political Ecology The Role of Water: Environment Society and Economy in Northern Yemen. -Surrey, Uk: Ashgate Publishing, PP. 144-145.

(ب) الصناعة:تضم أراضي محافظة صعدة العديد من المعادن، أهمها النحاس، النيكل، الكوبلت، الجرانيت والكاولين المستخدم في صناعة السيراميك والورق والبلاستيك وصناعة مواد الطلاء والمطاط، ومعادن طينية تستخدم في صناعة الأسمنت والطوب الحراري والفخار ورمل الزجاج والسيلكا والكوارتز والتلك. إلا أن استخراج تلك المعادن يتم بطرق بدائية غير اقتصادية.

وتعتبر محافظة صعدة من أهم مراكز الصناعات الحرفية في اليمن، باعتبارها أهم مراكز معادن الحديد وصناعته قديماً، حيث لعب هذا المعدن دوراً كبيراً في صناعة معدات ومستلزمات الأعمال الحربية ومستلزمات جوانب الحياة الاقتصادية المختلفة، وذاعت شهرة السيوف الصعدية في كثير من الأمصار الإسلامية ولا زالت حتى اليوم، فضلاً عن صناعة البنادق العربية في سوق الطلح، بالإضافة إلى صناعة الحلبي الفضية بمختلف أشكالها وأنواعها والتي تنفذ بتقنية فنية مميزة فضلاً إلى دباغة الجلود؛ إذ كان بها مبالغ الأذن وجلود البقر التي تصنع منها النعال، كما تُصنع من الحجر الصابوني الأبيض والأسود والسماوي المتدرج البسيط أواني طبخ الطعام مصدرها جبال مديرية "رازح"، وتوجد مصنوعات ومشغولات يدوية عديدة في محافظة صعدة (رئاسة الجمهورية اليمنية: 2017).

(ج) البترول: يسهم البترول بنحو 30% من الدخل المحلي الإجمالي، تنتج الجمهورية اليمنية نحو 27 ألف برميل/يومياً، ولا تتجاوز تلك الكمية ما نسبته 0.1% من إجمالي إنتاج الوطن العربي والبالغة نحو 25190 ألف برميل/يومياً، ويقدر الاحتياطي اليمني من البترول بنحو 2.6 مليار برميل، تشكل نحو 0.3% من إجمالي احتياطي الوطن العربي من البترول عام 2016م (أوبك: 2016، صص 124-131).

وتجدر الإشارة إلي أن الاضطرابات الأمنية المستمرة والاعتداءات المتكررة علي أنابيب إنتاج البترول ونقله هي ما تحول دون عمليات التنقيب. إلا أنه علي الرغم من ذلك يشكل البترول نحو 80-90% من إجمالي الصادرات، ومن المتوقع أن ينخفض إنتاج البترول بنسبة 11% عام 2020م ما لم يتم اكتشاف احتياطات جديدة.

وعليه؛ يمكن القول بأن الخصائص الاقتصادية لليمن، والمتمثلة في الاقتصاد الريعي كان لها دورًا مهمًا في تكوين الحوثيين ونشأتهم، وقد ظهر ذلك في دعم الرئيس اليمني السابق "علي عبد الله صالح" للحوثيين ماليًا، وسعيه لدى إيران للحصول على دعم للحوثيين بهدف تقويتهم ليوافق بها علي الصعيد الداخلي تنامي دور حزب الإصلاح ومنافسيه علي السلطة، وكذلك موازنة الضغوط السعودية ضد نظامه في مرحلة ما قبل ترسيم الحدود النهائي بين الدولتين.

ومن الأهمية بمكان الإشارة إلي مساهمة الاقتصاد الريعي في تحول الوجود الحوثي إلي تمرد مسلح، فعندما نجح "صالح" في حل خلافاته الحدودية مع السعودية حاول إضعاف الجماعة وتفكيكها ودعم الجماعات السلفية المضادة لها، وردت الجماعة بالجوء إلي توظيف العنف للمقاومة. وتذهب إحدى النظريات المفسرة لاستمرار الصراع إلي أن النظام اليمني ربما وجد في استمرار الحرب ضد الحوثيين طريقة مقنعة للحصول علي دعم سعودي كبير (الفقيه:2010، صص 23-33).

ثالثًا: الحوثية: النشوء والارتقاء:

(1) نشأة الحوثيين:

لم تتأسس الحركة الحوثية في بادئ أمرها كحركة سياسية منظمة لها أهداف ونظم ولوائح كسواها من الحركات السياسية، إنما بدأ إطارها الفكري يتشكل من خلال منشورات لمؤسساها تستند علي مجموعة من الأفكار الإسلامية التي تستهدف التجديد الديني في إطار المذهب الزيدي.

وتعد الحوثية حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي، يسعون لاسترداد الامامة، ويعتقدون أفكار وعقائد الإثني عشرية. والحركة الحوثية في أصلها فرقة من فرق الزيدية (***) تسمى بالجارودية (***)، وهي أقرب الفرق للإثني عشرية، ثم تحولت من حركة ثقافية إلي حركة عسكرية منذ عام 2004م بسبب الحروب التي خاضتها القوات اليمنية ضدها، وأخذت الجماعة اسم "الحوثيين" عبر وسائل اعلام السلطة اليمنية، والتي ربطتها باسم الأب الروحي لها وهو "بدر الدين الحوثي"، والذي ركز نشاطه في الشمال الغربي من اليمن حيث محافظة صعدة، والتي أصبحت مركزًا للحركة (الأحمدي:2006، صص 126-128). وكان يطلق علي مؤيديها وصف "جماعة الشعار" نسبة إلي تبنيهم "الشعار" أداة ووسيلة رئيسة لنشر أفكارهم ورؤاهم الفكرية والدينية مع غياب تام لأي رؤية أو برنامج سياسي محدد. وجاء اختيار الحوثيين لصعدة لعدة أسباب منها كثرة السكان المنتسبين للمذهب الزيدي، مما جعل المنطقة أرضًا خصبة لنشر الفكر الحوثي، فضلاً عن موقع صعدة الحدودي مع المملكة العربية السعودية، والتي تعدها إيران أكبر خصم لها، ووجود طائفة الإسماعيلية في نجران المحاذة لمحافظة صعدة، واتصال صعدة بمحافظة حجة التي يكثر بها الفكر الشيعي، وكذلك قربها من ميناء ميدي. أضف إلي ذلك البعد التاريخي كون صعدة معقل الإمامة الإثني عشرية، وأخيرًا محو الوجود السني المحدود.

ويمكن تقسيم النشأة التنظيمية "السياسية" للحوثيين إلي مرحلتين:

* **المرحلة الأولى: تكوين "منتدى الشباب المؤمن"**: بعد أن تشبع "حسين بدر الدين الحوثي" بالفكر الإثني عشري، عمل علي نشره في أوساط المحيطين به وحتى يتيسر له تنظير أفكاره عمل علي إيجاد مظلة تضم المؤيدين له، فقام بتكوين تنظيم سماه بـ"منتدى الشباب المؤمن" عام 1990م، وكانت أبرز المنطلقات التي يؤمن بها تنظيم الشباب المؤمن ويروجون لها هي (الدوسري: 2011، صص 13-14):

- طرح قضايا الأمة الإسلامية، وذلك من أجل إظهار حركتهم بمظهر المهتم بأمور المسلمين البعيدون عن إثارة الخلاف.

- بث المسائل الخلافية في أسماء الله عزوجل وصفاته، ومن ثم نفيها عن الله عزوجل.

- القدح في الصحابة رضي الله عنهم.

- إثارة ما يؤلب السكان علي النظام، كغلاء الأسعار والفساد المالي.

- الترويج لفكرة الخروج والإعداد لمواجهة نظام الحكم، وإثارة النعرات والخلافات تحت شعار آل البيت ونصرتهم.

- الترويج للمؤلفات الشيعية والتي تتضمن عقائد الإثني عشرية خاصة الحديثة منها.

- إظهار الولاء لحزب الله اللبناني(***)، ورفع أعلام الحزب علي بعض مراكزهم وفي مظاهراتهم.

وتوسع نشاط التنظيم في أرجاء محافظة صعدة في الفترة ما بين 1999-

2004م ومنها انتشر إلي بعض المحافظات الأخرى، حيث تم افتتاح العديد من فروع المنتدى في محافظات الجمهورية اليمنية، ففي محافظة صعدة وحدها 24 مركزاً، محافظة عمران 6 مراكز، محافظة المحويت 5 مراكز، محافظة حجة 12 مركزاً، والأمانة 5 مراكز، محافظة ذمار 7 مراكز، محافظة إب مركز واحد وكذلك في محافظة تعز، بينما في محافظة صنعاء 4 مراكز، وتم إبتعاث عدد كبير من الشباب إلي إيران وسوريا. وفي الفترة ذاتها حدثت أوسع عملية تغلغل من قبل التنظيم في المرافق الحكومية وأجهزة الدولة المدنية والعسكرية(الأحمدي: 2006، صص 137).

* **المرحلة الثانية: المواجهة المسلحة**: وهي مرحلة التنظيم المسلح العلني للشباب المؤمن، وحدثت حينما ترسخت كثير من المبادئ والعقائد الإثني عشرية لدي الكثير من الشباب في صعدة، حيث اتجهت الحركة الحوثية إلي تدريب وتسليح أعضاء منتدى الشباب المؤمن والمؤيدين للحوثي من أبناء القبائل، وإقامة الخنادق والمناش في جبال مران استعداداً للحرب. فضلاً عن التحريض علي النظام ومواجهته بعدم دفع الضرائب والاعتداء علي قوات الأمن والجيش وإنزال العلم الجمهوري. والدخول في حروب ومواجهات مسلحة مع الحكومة اليمنية. وبدأت تلك المرحلة تحديداً في يونيو 2004م، حيث تحول التنظيم من تنظيم ديني إلي تمرد مسلح ذو توجهات إيدلوجية.

(2) أهداف الوجود الحوثي:

حرص مؤسس الحركة الحوثية علي تقديم نفسه شخصية إسلامية مجددة في

المذهب الزيدي، وضمّن أفكاره بعداً قومياً وإسلامياً يقول أتباعه إنه لا يتصادم مع

السياسة الرسمية لليمن. ويردد مؤيدو الحركة الحوثية بأنهم لا يريدون المواجهة مع النظام الحاكم وإنما جل هدفهم تحصين الدولة من الغزو الأمريكي الإسرائيلي، كما يقولون، وليس هناك -برأيهم- من شيء جامع كالقضية الفلسطينية ورفض هيمنة الولايات المتحدة، وعليه فقد تبنا شعار "الله أكبر، الموت لأمریکا، الموت لإسرائيل، النصر للإسلام" وبدأ ترديد هذا الشعار في بعض المساجد عقب الصلاة حتي وصل إلي مسجد الهادي بعاصمة المحافظة صعدة في العام 2001، حتي بدأ التفاف الآلاف من الشباب من صعدة والمناطق المجاورة حول الحركة والتي بدأت تتعاطم شعبيتها في المحافظة (الخيواني: 2010، ص 55-57). وأصبح أنصار الجماعة هدفًا للاعتقال عقب كل صلاة جمعة، مما جعلهم يعتقدون بأهمية ما يقومون به، وأن السلطات اليمنية تعتقلهم بضغط من الولايات المتحدة. وتحدد أهداف الحوثيين في:

- السيطرة علي علماء المذهب الزيدي.

- نشر الأفكار الإمامية ذات المصدر الإيراني.

- التصعيد والتصدي للدعوة السننية في اليمن عمومًا وفي صعدة خصوصًا. وذلك للرد العملي علي التحدي الذي شكله قيام مركز "دماج" السلفي التقليدي في مديرية "وداعة" القريبة من مدينة صعدة (الدغشي: 2009، ص 11).

- إيجاد تنظيم شيعي قوي يمكن من خلاله مناواة الحكومة اليمنية وكذلك حكومة المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الشيعة الإسماعيلية القريبين منهم في نجران.

(3) عوامل ظهور الحوثيين:

(أ) غياب دور الدولة: بدأ الحوثيون نشاطهم في منطقة صعدة، والتي تعاني من سوء الخدمات وغياب البنية التحتية، ويعتمد سكانها علي الزراعة، وبها أكثر سوق للسلاح في منطقة الشرق الأوسط "سوق الطلح"، حتي إنه تباع فيها الأسلحة الثقيلة ما عدا الدبابات والطائرات.

وقد عمد الحوثيين علي حل خلافات السكان في مناطق وجودها بالشرع والأعراف والمصالحات، كما قامت بتشغيل وإصلاح مولدات الكهرباء وتأمين الطرق إلي جانب عنايتها بالتعليم وإحياء المناسبات الدينية ومتابعة قضايا المعتقلين من أبنائها والتعويض عنهم. مما سد فراغًا للدولة الغائبة في بعض المناطق، وأعطى للحركة دورًا بديلاً أو مزاحمًا لدور الدولة. كما أن غياب البنية التحتية والمشاريع التنموية في تلك المناطق جعل ساكنيها يرون في السلطة مجرد محصل للضرائب، وأن لا فرق بين غياب الدولة وحضورها، وهو ما انعكس إيجابيًا علي شعبية الحوثيين وزاد من نفوذهم (الخيواني: 2010، ص 60).

وهكذا؛ فإن غياب السلطة وخدماتها وعدم حرصها علي إثبات وجودها في تلك المناطق تسبب بتآكل وظائف الدولة وتخلي السكان عن التطلع إليها في أكثر من مكان لصالح الحوثيين. كما أن النظام الرسمي باليمن عمومًا يعاني من التحلل لصالح أطراف ومكونات أخرى، مراكز قوي أو قبيلة أو الحوثيين، علمًا بأن السلطة في الفترة التي سبقت الثورة اليمنية تخلت عن بعض وظائفها طوعًا لصالح الآخرين ونأت

بنفسها عن معالجة المشاكل وحل الخلافات، بل إن إصرارها علي حسم الصراع مع الحوثيين بالقوة وإخفاقها المتكرر في تحقيق ذلك أدى إلي تقليص دورها كسلطة وأطاح بهيبتها وعزز من نفوذ وانتشار الحركة الحوثية.

(ب) التسلح: يرتبط حمل السلاح بثقافة المجتمع اليمني، التي تعتبره جزءًا من الواجهة والقوة لدي رجال القبائل اليمنية، وخاصة في المناطق الشمالية، وتميزت اليمن بأسواقها الخاصة ببيع السلاح، ومنها سوق الطلح في صعدة، وتشير بعض التقديرات إلي المتوسط العام لحمل الأسلحة في اليمن يزيد عن قطعتين لكل فرد (الحدث: 2015)، وأسهمت الأحداث التي عاشها اليمن -وما زال- إلي رفع حدة التسلح لدي المواطنين، وخاصة في المناطق القبلية، كرد فعل علي انعدام الأمن والاستقرار، وهو ما يعد سببًا رئيسًا في ضعف الدولة وعدم قدرتها علي أداء وظائفها.

(ج) العوامل الاقتصادية: أن كل من ضعف التنمية في اليمن عامة وفي محافظة صعدة خاصة والاقتصاد الريعي وغياب العدالة في توزيع الثروة وارتفاع نسبة البطالة والامية وضعف مؤسسات الدولة وغيرها لعبت دورًا في استمرار الحوثيين وتوسعهم جغرافيًا واستقطاب المزيد من المناصرين.

(د) العوامل الجغرافية: تعد تضاريس منطقة صعدة والمناطق المحيطة بها أكثر ملائمة لحركات التمرد، حيث تتوزع أراضيها بين جبال شاهقة الارتفاع وأودية منخفضة، مما يصعب من عمليات القوات المسلحة اليمنية والتي ينقصها الخبرات والتكنولوجيا.

(هـ) الأزمات السياسية: ظل حزب المؤتمر الشعبي هو الحزب المسيطر علي مجريات الحياة السياسية، بينما تكتلت أحزاب المعارضة في قالب واحد أسمته "أحزاب اللقاء المشترك"، ووصلت طيلة السنوات الماضية إلي طريق مسدود مع الحزب الحاكم في تلبية مطالب الشعب اليمني السياسية والاقتصادية والاجتماعية، مما وفر أرضية مناهضة للحزب الحاكم (الجبلي: 2012، ص16)، وعمق من أزمات الدولة، إذ يتلاعب الحزب الحاكم بالدستور بما يتناسب وطبيعة مصالحه، مما جعل الرئيس السابق طامعًا بتوريث نجله للحكم، ومن ناحية ثانية ممسك بقوي الجيش والأمن الذي يقوده حزبه.

(4) اتجاهات تطور الوجود الحوثي في اليمن:

يمكن تقسيم مسارات تطور الحركة الحوثية وتصاعد أنشطتها العسكرية، من خلال استعراض حروبها ضد الحكومة اليمنية، وفيما يلي عرض لتلك الحروب.

(أ) الحرب الأولى يونيو: سبتمبر 2004: اندلعت الحرب الأولى في 18 يونيو 2004م، نتيجة لمقتل ثلاثة جنود في مواجهات بين سلطات الإدارة المحلية في محافظة صعدة وأنصار منندي الشباب المؤمن، الذي يتأسسه "حسين بدر الدين الحوثي"، وحينها لم يكن أحد قد سمع بالحوثيين، وبعد مقتل الجنود الثلاثة أصدر محافظ صعدة قرارًا بالقبض علي "حسين بدر الدين الحوثي". واندلع قتال عنيف في منطقة جبال "مران" علي بعد نحو ثلاثين 30 كم غرب مدينة صعدة حيث تحصن

الحوثي، واستمر القتال علي نحو غير متوقع حتي العاشر من سبتمبر 2004م عندما تمكنت القوات الحكومية من الوصول إلي الحوثي وقتله مع عدد من أنصاره، تلا ذلك إعلان الحكومة وقفًا للقتال أحادي الجانب، ثم تسليم العشرات من المقاتلين أنفسهم للسلطات نتيجة لوساطات قبلية (Barake:2010,P.134 ، جاد:2008). واتسمت المواجهات في هذه المرحلة بمحدودية نطاقها. إلا أنها كشفت أبعاد الحركة الحوثية ومدى تماسكه وقيامه علي مبدأ عقدي وفكري وولاء مذهبي، حيث الصمود ضد حملة الحكومة الأمنية والعسكرية (Boucek:2010,p.5&Terrill:2011,P.18).

(ب) الحرب الثانية مارس: مايو 2005م: اندلعت الحرب الثانية في مارس عام 2005م بعد سلسلة من الاتهامات المضادة بين الحكومة والحوثيين بعدم الاستعداد لإنهاء النزاع. ونتج عن ذلك اندلاع الجولة الثانية من القتال بهجمات أشد ضراوة إلي الشمال والغرب من صعدة، واستمرت المعارك نحو شهرين، بعد ذلك أعلنت الحكومة النصر ونهاية العمليات القتالية في مايو 2005م.

واستخدمت الدولة في هذه الجولة من القتال الطائرات والأسلحة الثقيلة بشكل مكثف، مما أدى إلي نزوح كبير للمواطنين من مناطق "نشور" و"الرزامات" التي تتمركز فيها المواجهات باتجاه مدينة صعدة (مجموعة باحثين:2009، ص ص179-180). ورد الحوثيون بعنف مماثل، مما مثل معه تحديًا للسلطات اليمنية في ساحة المعركة. فقد توسع الحوثيين في هذه الحرب من جبال مران إلي كل مديرية حيدان، وأصدر الرئيس اليمني عفواً شاملاً عن الحوثيين مقابل التخلي عن السلاح، وجري الإفراج عن مئات المعتقلين، ودفعت الحكومة تعويضات للمتضررين من جراء الحرب. واتخذت المواجهات في هذا الطور طابعها السياسي الشيعي بصدور بياني مناصرة من قبل الحوزات الإثني عشرية في كل من "النجف" و"قم" (الأحمدي:2006، ص145).

وخلفت هذه الجولة من الحرب نحو 470 قتيلًا ونحو 2588 جريحًا، في حين تجاوزت الخسائر المادية قرابة 600 مليون دولار آنذاك (التقرير الاستراتيجي اليمني:2007، ص168).

(ج) الحرب الثالثة نوفمبر 2005: يناير 2006م: نتجت الحرب الثالثة عن استمرار المناوشات من الجولة الثانية، وقد ظهر في تلك المواجهات متغير جديد متمثلًا في العنصر القبلي، حيث بدأت المعارك علي شكل مواجهات بين رجال قبائل موالية للحكومة اليمنية ومقاتلين قبليين يدعمون المسلحين الحوثيين. وتمدد الحوثيين في هذه الحرب في مديريات مجاورة "كساقين" و"مجز" و"حيدان"، حتي انتهت مع وصولهم إلي محيط مدينة صعدة عاصمة المحافظة.

(د) الحرب الرابعة يناير: يونيو 2007م: برز بها متغيرًا جديدًا تمثل في تهديدات الحوثيين ليهود محافظة صعدة وتفجير مسجد بن سلمان والعمل علي الانفصال وتكوين دولتهم الشيعية هناك، وأصبح البعد الدولي في تلك المرحلة أكثر بروزًا بسبب

العامل اليهودي، حيث قام الحوثيون بنهجير أكثر من 50 يهوديًا يمنيًا من سكان منطقة "آل سلم" من بيوتهم بمحافظة صعدة؛ وحاولت بعض الدول الأوروبية إدراج منظمة "الشباب المؤمن" ضمن المنظمات الإرهابية في العالم بسبب موقفها من اليهود (Boucek:2010,p.7).

واشتدت حدة القتال لتمتد إلي مديريات متعددة بما في ذلك خارج محافظة صعدة، وانتهت الحرب الرابعة عن طريق وساطة قطرية، حيث توصلت الحكومة اليمنية والحوثيون إلي اتفاق لوقف إطلاق النار في 16 يونيو 2007م، وتميزت الحرب الرابعة بأن الحوثيين لم يستطيعوا إخفاء رغبتهم في السيطرة علي كامل محافظة صعدة، واعتمدوا علي أساليب الهجوم ضد قوات الجيش ومؤسسات المحافظة، وقد حملت اتفاقية الدوحة التي وقعها الجانبان بوساطة قطرية في ظاهرها مصلحة الدولة اليمنية، إلا أن مجرد التوقيع علي وثيقة والجلوس مع النظام علي طاولة واحدة خارج الدولة يعد اعترافًا رسميًا بنديتهم، مما قد يساعد مستقبلًا في تحقيق مطالبهم، والتي قد تكون الحكم الذاتي، أو علي الأقل وجود غطاء نو شرعية دولية لممارسة تمردهم تحت عنوان المطالبة بما جاء في اتفاقية الدوحة، بعد أن تجلت أهدافهم ذات الطابع الحقوقي وظهرت أهداف سياسية وراء تمردهم.

(هـ) الحرب الخامسة مارس: يوليو 2008م: تمكن الحوثيون في هذه الحرب من توسعة دائرة المواجهات من محافظة صعدة إلي منطقتي "بني حشيش" في محافظة صنعاء، و"حرف سفيان" في محافظة عمران، ليصبح التمرد ممتدًا في ثلاث محافظات، واتهمت الحكومة اليمنية الحوثيين بنقض اتفاق الدوحة، وأعلنت الحكومة وقفًا أحادي الجانب لإطلاق النار، وتباينت التفسيرات لهذا الإعلان منها الخوف من خروج الوضع عن السيطرة، أو لوجود وساطة محلية أو انتقادات من جانب الولايات المتحدة والدول الأوروبية حول الوضع الإنساني في محافظة صعدة.

وبدأ الحديث في تلك الفترة حول اتجاه الحوثيين لتشكيل إمارة شيعية في صعدة، مستغلين انشغال الدولة بتداعيات أزمة الجنوب المتصاعدة المطالبة بالانفصال (Boucek:2010,p.8).

(و) الحرب السادسة أغسطس 2009: فبراير 2010م: استفاد الحوثيون من إعلان الحكومة اليمنية وقف العمليات العسكرية في صعدة، وامتلكوا خلال الهدنة كميات كبيرة من الأسلحة والعتاد العسكري، وسعوا إلي إحداث زعزعة في الجانب الأمني للمواطنين وللتواجد الحكومي في المحافظة، وتمدد الوجود الحوثيي فقد وصل إلي محافظتي "الجوف" و"حجة"، حيث البحث عن منفذ بحري علي البحر الأحمر، واندلعت الحرب السادسة في 11 أغسطس 2009م، بعد اتهامات من قبل الحكومة اليمنية للحوثيين باختطاف أجناب، واتسمت هذه الحرب بتكثيف عمليات القصف الجوي منذ اليوم الأول لاندلاعها علي مناطق الحوثيين في "ضحيان والخبجي والحيرة والطلح وآل الصيفي وقهر ومران وبني معاذ وسحر وحيدان ومطرة" وغيرها من المناطق، مما يؤكد أن الحوثيين كانوا يحكمون سيطرتهم علي مساحات

كبيرة من محافظة صعدة، وأنهم سيطروا علي عدد من منافذ الإمدادات العسكرية للجيش التي تمر إلي المدينة.

وشن الحوثيون هجومًا علي نقاط حدودية وقتلوا جنديان سعوديان، وسيطروا علي "جبل دخان" علي خلفية اتهامات للمملكة العربية السعودية بدعم الجيش اليمني، والسماح له باستعمال مواقع سعودية لشن هجماته، وشنّت القوات السعودية هجومًا علي الحوثيين، وأعلنت بعد ثلاثة أيام السيطرة علي "جبل الدخان".

واتسمت هذه الحرب باهتمام إقليمي ودولي غير مسبوق، وذلك بعد تمادي الحوثيون ودخولهم حربًا مع المملكة العربية السعودية واحتلالهم لجبل "الدخان"، حيث اعتبرت المملكة العربية السعودية أن الحوثيون قد تجاوزوا الشريط الحدودي وخرقوا سيادتها علي أراضيها. ومن هنا قامت القوات السعودية بقتال الحوثيين بهدف إخراجهم من داخل الأراضي السعودية، واشترطت عودتهم عشرات الكيلومترات داخل الأراضي اليمنية لإيقاف القتال، وقد قام الجيش السعودي بالسيطرة الكاملة علي أراضيها، كما قام قائد التمرد الحوثي بإعلان الانسحاب من أراضي المملكة العربية السعودية، وبذلك انتهت الحرب السادسة (Boucek:2010,p.9).

**** الآثار التي خلفتها الحرب علي اليمن:**

علي الصعيد السياسي:

- عززت حالة الانقسام الموجودة بين الحزب الحاكم وأحزاب المعارضة.
- ظهور الدولة في حالة هشّة، وحالة من غياب الأمن وإخفاق الدولة في معالجة أوضاع الفقر والسلاح.
- اهتزاز العلاقات اليمنية ببعض الدول إقليميًا وتأثرها سلبيًا، كإيران وليبيا.
- وقوع اليمن تحت التجاذبات الإقليمية والدولية وبقاؤها رهنًا لهذه التجاذبات حتي ولو في الشق السلمي من الأزمة.

علي الصعيد الاقتصادي:

- أسفرت الحروب في صعدة ابتداءً من الحرب الأولى وحتى بداية الحرب الرابعة عن 727 قتيلاً، و5296 جريحًا، بالإضافة إلي خسائر في الممتلكات العامة والخاصة تقدر بنحو 600 مليون دولار خلال الجولات الثلاث الأولى فقط. في حين خلفت خسائر الحرب الرابعة، نحو 4141 منزلاً تضرر كليًا أو جزئيًا، وأن 64 مزرعة لإنتاج الفاكهة و24 أخري لإنتاج الدواجن قد تضررت بسبب تلك الحرب. وأن 201 منشأة حكومية تضررت بصورة كلية يتصدرها قطاع التربية والتعليم بـ116 مدرسة، يليه قطاع الصحة بـ36 منشأة (مجموعة باحثين: 2009، صص 283-284).
- إنفاق مئات الملايين من الدولارات التي رصدتها الدولة تعويضًا للمتضررين في الحروب السابقة، والتي انهكت خزينتها.
- رفع الإنفاق العسكري للجيش لمواجهة النفقات الإضافية.
- ارتفاع الأسعار في الدولة، وتعرض الاقتصادي اليمني لخسارة كبيرة نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي في صعدة التي كانت موردًا كبيرًا لها.

***الجانب الاجتماعي:**

- تشريد آلاف الأسر من المواطنين، إذ بلغ عدد الأسر المتضررة نحو 29000 أسرة.
- زرع الحرب لفتنقلية كبيرة الحجم وبعيدة المدى بين قبائل صعدة والقبائل التي شارك أفراد منها في الحرب، خاصة قبائل العصيمات.
- تفكك النسيج الاجتماعي في أوساط الأسر في محافظة صعدة في ظل التنافس المحموم علي الولاءات بين الطرفين.

رابعًا: انهيار الدولة اليمنية وصعود الحوثيين:

شهدت الجمهورية اليمنية مظاهرات شعبية علي غرار الثورة التونسية، وزادت حدتها بعد ثورة 25 يناير المصرية، وبدأت الثورة بسلسلة من الاحتجاجات الشعبية من جامعة صنعاء مناديه بإسقاط منظومة الرئيس "علي عبد الله صالح"، والذي أعلن أنه لن يرشح نفسه لفترة رئاسية جديدة ولن يورث الحكم لابنه، ولكن تزايدت حدة العنف والاعتقال من قبل الحكومة ضد المتظاهرين، وقتل في 18 مارس -جمعة الكرامة- أكثر من 52 متظاهراً، وانضم قادة عسكريين للثوار. ووقع في 23

نوفمبر 2011م علي المبادرة الخليجية لحل الأزمة السياسية، والتي بموجبها عطل الدستور، ومُنح الرئيس "صالح" حصانة من الملاحقة القانونية، وتسلم نائبه الرئاسة في 21 فبراير 2012م.

(1) ثورة فبراير 2011م:

انضم الحوثيون إلي الثورة الشعبية، التي انطلقت في فبراير 2011م، وكانت أول مظاهرة لهم في محافظة صعدة 21 فبراير 2011م بمديرية "ضحيان" للمطالبة بإسقاط النظام، وعبر الحوثيون عن موقفهم الداعم والمساند للمسيرات الشعبية في بقية المحافظات. وبذلك سعي الحوثيون لوضع قدم لهم في ميادين الثورة، وظهر حضورهم في مخيمات ساحات الاعتصام في العاصمة صنعاء وغيرها من المحافظات، وأنشأ الحوثيون تكتلاً يضم أتباع الحركة باسم "شباب الصمود" (الشجاع: 2012، ص95). واتخذ الحوثيون مساراً آخر يختلف عن المسار الذي سلكته أغلب المكونات الثورية، ووقفوا ضد عملية التوافق السياسي برفضهم للمبادرة الخليجية، وعدوها التفافاً علي الثورة. ورفضوا الانتخابات الرئاسية المبكرة وسعوا إلي إفشالها، ولم يعترفوا بشرعية الرئيس الجديد.

(2) التمدد الحوثي في اليمن 2012-2015م

بدأ الصعود السريع للحوثيين في السياسة اليمنية مستغلين انكشاف الدولة اليمنية، وكانت نقطة التحول الفاصلة في هذا الصعود هي سيطرتهم علي صنعاء في 21 سبتمبر 2014م، وإن كانت صنعاء علامة فارقة فقد كانت لها مقدماتها وأهمها استيلاء الحوثيين علي مدينة "عمران" في يوليو 2014م، فمنذ سقوط العاصمة صنعاء، وسيطرة الحوثيين بالقوة المسلحة عليها، بدا جلياً حجم المأساة التي خلفتها عملية انهيار مؤسسات الدولة، لا سيما الأمنية والعسكرية منها؛ فنجاح الحوثيين يرجع إلي عدة عوامل بعضها يشير إلي الموقف الغامض للمؤسستين العسكرية والأمنية تجاه التمرد الحوثي علي سلطة الدولة، والبعض الآخر يعود إلي الانشقاقات والصراعات التي شهدتها الدولة في أعقاب ثورة الربيع العربي اليمنية في فبراير 2011م. أضف إلي ذلك مواقف القوي الإقليمية لا سيما دول الخليج؛ لذا سعي الحوثيون إلي تقويض كافة أطر ومرجعيات العملية السياسية ومؤسساتها التي تمخضت عن منظومة الانتقال السلمي للسلطة في اليمن، والتي لم يكن الحوثيون جزءاً منها.

وقد تحدثت تقارير استراتيجية عدة عن استخدام الحوثيين ميناءي "ميدي" و"الصليف" لتهريب الأسلحة، والتي كانت تأتي عبر سفن ثم تفرغ في مخازن مؤقتة في جزر غير مأهولة في البحر الأحمر -بعضها يتبع دولة إريتريا- قبل أن تهرب في قوارب صيد صغيرة عبر سواحل البحر الأحمر إلي الأراضي اليمنية، ومنها محافظة صعدة في الشمال.

وقد طالب الحوثيون بضم محافظة "حجة" إلي إقليم "أزال" الذي يضم محافظات "صعدة وعمران وصنعاء وذمار"، إذ يري الحوثيون أن تشكل الإقليم من

تلك المحافظات لا يصب في مصلحتهم ما لم يكن لدي هذا الإقليم منفذ بحري، وهو الأمر الذي يروونه ممكنًا بضم محافظة "حجة" إلى الإقليم. ولم يقتصر طموح الحوثيين علي حجة، بل وظفوا سيطرتهم وفائض القوة وانهيار مؤسسات الدولة العسكرية والأمنية، ونجحوا في أوائل أكتوبر 2014م في السيطرة علي مدينة "الحديدة" التي تعد من أهم الموانئ البحرية علي البحر الأحمر، وتعد خطوة مهمة في الطريق للتحكم في مضيق باب المندب الاستراتيجي (جميع: 2014، صص 9-10).

واندفع الحوثيين في خطوة غير محسوبة لاقتحام عدن والسيطرة علي الجنوب، وذلك للقضاء علي الرمز الوحيد الباقي للشرعية اليمنية المتأكلة، متمثلة في الرئيس اليمني، خاصة بعد أن وجه الرئيس المصري الدعوة إليه لحضور قمة شرم الشيخ.

وسيطر الحوثيين علي محافظة الحديدة الساحلية علي البحر الأحمر في أكتوبر 2014م، وذلك من أجل السيطرة علي الموارد المالية للموانئ الاستراتيجية المنتشرة علي سواحلها، وأبرز تلك الموانئ "ميناء الحديدة، ميناء الصليف، ميناء رأسي عيسي النفطي". وتتهم إيران بتزويد الحوثيين بالأسلحة المستخدمة في الميناء الاستراتيجي الخاضع لسيطرة الحوثيين، حيث يشرف الميناء علي 80% من واردات اليمن، كونه الأقرب لمناطق الكثافة السكانية شمالاً.

وفي مطلع فبراير 2014م أصدر الحوثيون إعلانًا دستوريًا عُطل فيه عمل البرلمان، وعليه؛ فقد اتسعت رقعة المعارضة القبلية السنوية للحوثيين في مناطق الوسط، وازدادت إصرارًا علي مواجهة التمدد الحوثي ومنعه من الوصول لمناطق الثروة البترولية، وازدادت مناهضة الحوثيين في الجنوب حيث يتمركز تنظيم القاعدة من ناحية والحراك الجنوبي من ناحية تالئة، مما يضع قيودًا علي التمدد الحوثي في الوسط والجنوب.

وعليه؛ يمكن القول بأن الطموحات الحوثية المستقبلية لا تقتصر علي الشريط الجغرافي الضيق في أقصى شمال اليمن، بل يشمل اليمن بأكمله عقديًا وسياسيًا. إلا أنه حاليًا تسعى حركة الحوثي إلي إنشاء كيان سياسي في شمال اليمن يخضع لنفوذها طوعًا أو كرهًا، ويستبعد أن يأخذ هذا الكيان شكل "دولة" بمفهومها السياسي العام؛ لكون الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي القائم حاليًا لا يسمح بوجود نظم حكم مستقل خاضع لسيطرة الحوثيين، سواء أكان في حال بقاء اليمن موحدًا أو تحقق الانفصال أو تم تقسيم الدولة إلي أقاليم فيدرالية.

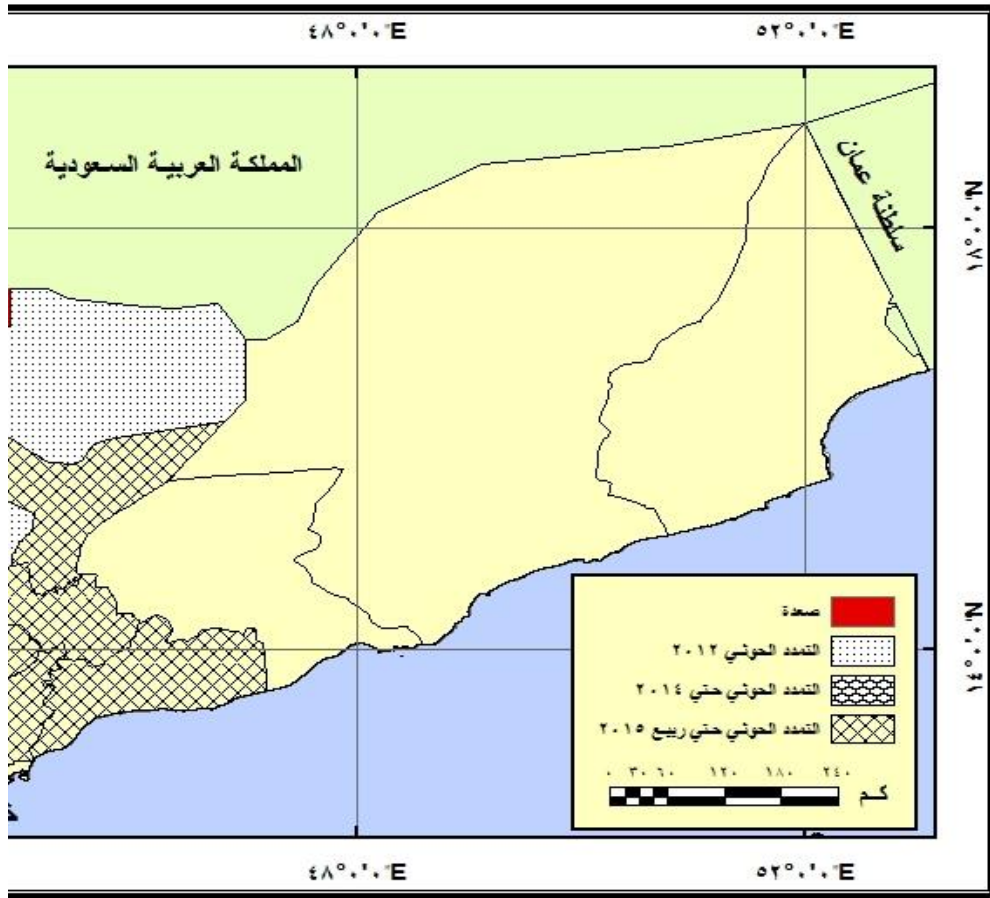
ويمكن أن يُرد صعود الحوثيين علي هذا النحو إلي عدد من العوامل اليمنية والعربية والإقليمية والدولية، فبالنسبة إلي العوامل اليمنية فيمكن تلخيصها في الطبيعة الجغرافية الوعرة لنقطة انطلاقهم في صعدة؛ مما أفشل محاولات إخضاعهم بالقوة المسلحة، وما ترتب علي ذلك من اكتسابهم خبرة قتالية يُعتد بها، بل استيلائهم علي أسلحة من الجيش ونجاحهم في استغلال السخط الشعبي بسبب الظروف الاقتصادية

السيئة التي تفاقمت بقرار رفع الدعم عن الطاقة. ثم يأتي بعد ذلك تحالفهم مع النظام السابق لانتفاضة 2011م.

وعلي المستوى الإقليمي؛ لا شك في وجود حسابات خطأ في البداية قللت من خطر الحوثيين، أو لعلها نظرت إليهم بصفتهم موازنين لنفوذ الإخوان المسلمين في اليمن الذين يمثلهم حزب الإصلاح، خصوصاً وأن سلوك الإخوان في الدول التي تمكنوا من الوصول إلى السلطة فيها قد بدا مهدداً للاستقرار في عدد من الدول العربية. وكانت الصورة أكثر وضوحاً لدي إيران، إذ أن مؤشرات الدعم الإيراني لهم علي الصعيد السياسية والعسكرية والاقتصادية والإعلامية كافة كانت شديدة الوضوح اعتباراً من النصف الثاني من تسعينات القرن الماضي، وكان ذلك بطبيعة الحال جزءاً من المشروع الإيراني لتوسيع النفوذ في الوطن العربي، إن لم يكن الهيمنة عليه، ولم تقتصر علاقة الحوثيين بهذا المشروع علي إيران، بل امتدت إلي حزب الله في لبنان. وعلي الصعيد الدولي ظل موقف الولايات المتحدة تجاه الحوثيين ملتبساً ولعل دوائر صنع القرار كانت تنظر إليهم بصفتهم موازنين لتنظيم القاعدة (يوسف: 2015، ص 27).

(3) التمدد الحوثي ومجاهته إقليمياً:

أصبح الحوثيين أكبر قوة في اليمن وخاصة في الأجزاء الشمالية والوسطى، وشرعوا في توجيه أهدافها إلي المملكة العربية السعودية، حيث إنه في الفترة ما بين مايو 2015 وحتى يناير 2017م اعترضت المملكة أكثر من 40 صاروخاً أطلقت عليها من قبل الحوثيين، واعترضت البحرية الأمريكية قافلة سفن إيرانية متجهة إلي خليج عدن في مارس 2016م تحمل أسلحة للحوثيين. وقتل في تلك الفترة نحو 80 مواطناً سعودياً، فضلاً عن جرح قرابة 630 مواطناً، وتهدم 2724 مؤسسة (Ministry of Foreign Affairs: 2017). شكل رقم (5)



المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS10.3 اعتماداً علي:
 European Council on Foreign Relation (2017) Mapping The Yemen Conflict . –
 Available at: <http://www.ecfr.eu/mena/yemen>

شكل (5) التمدد الحوثي في اليمن في الفترة 2012-2015م

وتجدر الإشارة إلي الأهمية الاستراتيجية لمضيق باب المندب، مما يُدخل متغيرًا إقليميًا علي معادلة الصراع اليمني، لأن الأهمية الاستراتيجية للمضيق سوف تدخل في حسابات قوي إقليمية حال سيطرة الحوثيين عليه وهي بالتحديد المملكة العربية السعودية ومصر، ناهيك عن القوي الدولية التي سترفض مثل هذا الانتشار وتعتبره مزيداً من التمدد للمشروع الإقليمي الإيراني في مواجهة مصالحها في منطقة الجزيرة العربية (أحمد: 2015، صص 162-165).

وكان رد فعل مجلس التعاون لدول الخليج العربية هو الاستجابة لطلب الرئيس اليمني التدخل العسكري لحماية اليمن وشعبه من العدوان الحوثي المستمر، وردع العدوان الحوثي المتوقع حدوثه في أي ساعة علي عدن والجنوب عامة. كما تقدمت الحكومة اليمنية بطلب لجامعة الدول العربية تطلب منها التدخل عسكرياً.

وفي فجر 26 مارس 2015 أعلنت المملكة العربية السعودية انطلاق عمليات "عاصفة الحزم"*****" ضد معاقل الحوثيين في اليمن من قبل تحالف عربي يضم أعضاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية، عدا سلطنة عمان، بالإضافة إلي مصر والمغرب والسودان والأردن، بهدف إجبار الحوثيين علي الانسحاب من المدن التي يسيطرون عليها، وتسليم الأسلحة التي نهبها من الجيش اليمني، وأيدت قمة شرم الشيخ التي عُقدت في 28 مارس عاصفة الحزم، ويستند العمل العسكري إلي مبدأ الدفاع عن النفس والواردة في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة (Ministry of Foreign Affairs:2017). كما اكتسب شرعية دولية بصدور قرار مجلس الأمن رقم 2216 في 14 أبريل والذي أعطاها الشرعية بأغلبية 14 دولة مع امتناع روسيا عن التصويت. ويوضح جدول (4) أحجام مشاركة الدول المتحالفة في عاصفة الحزم.

جدول (4) أحجام مشاركة دول التحالف في عاصفة الحزم

الدول	القوات الجوية "طائرات"	القوات البرية "جندي"	القوات البحرية
المملكة العربية السعودية	100	150.000	الأسطول الغربي في البحر الأحمر
الإمارات	30	-	-
الكويت	15	-	-
البحرين	15	-	-
قطر	10	-	-
الأردن	6	-	-
المغرب	6	-	-
مصر	16	-	4 سفن حربية
السودان	3	6.000	-

وبدراسة الجدول السابق يتضح ما يلي:

- تباينت دول التحالف في حجم المشاركة، حيث انفردت المملكة العربية السعودية بزعامة القوات المتحالفة، وقد ساهمت بمفردها بنحو 50% من إجمالي القوات الجوية، ونحو 96% من القوات البرية، وذلك كونها صاحبة المصلحة الأولي وراء القضاء علي التمرد الحوثي، فضلاً عن الحفاظ علي أمنها وسلامة أراضيها، والقضاء علي الوجود الإيراني في اليمن والمتمثل في دعم الحوثيين لتطويق المملكة العربية من الجنوب.

- تبني التحالف استراتيجية هجومية قوامها الرئيس شن حملات جوية مكثفة بهدف إضعاف قوة الحوثيين، ومما لا شك فيه أن الخصائص الطبيعية لمسرح العمليات الحربية والمتمثلة في تضاريس محافظة صعدة قد تركت آثارها علي مجريات الصراع العسكري.

واستهدفت الضربات الجوية منذ انطلاق الحملة قاعدة "الديلمي" الجوية في صنعاء وتدمير الطائرات الحربية، كما دمرت مطار صنعاء الدولي، ومطار "الحديدة" وقاعدة "طارق" الجوية ومطار صعدة المحلي، ومواقع الدفاع الجوي غرب صنعاء. وأعلن التحالف الأجواء اليمنية منطقة محظورة. كما استهدف طيران التحالف مواقع قيادة الحوثيين وأماكن تجمع مسلحيهم في صعدة، وغيرها من المواقع العسكرية، التي استولي عليها الحوثيين في "الحج" و"حجة" و"الضالع" و"عدن" و"شبو".

وأعلنت القيادة العسكرية منذ بدء العملية، حظر اقتراب السفن من الموانئ اليمنية، وقامت القطع البحرية لكل من المملكة العربية السعودية ومصر بمراقبة الموانئ اليمنية، وإغلاق الموانئ الرئيسية منها وهي ميناء "عدن" و"المكلا" و"المخا" و"الحديدة"، لتمنع بذلك الامدادات العسكرية الإيرانية من الوصول إلي الحوثيين (Al- Haj:2017).

وقد طالبت دول التحالف بإنهاء استخدام العنف من قبل الحوثيين، وسحب قواتهم من المناطق التي سيطروا عليها كافة وتسليم جميع الأسلحة التي استولوا عليها من المؤسسات الأمنية والعسكرية، والامتناع عن أي استفزاز للدول المجاورة، وإدراج ابن الرئيس اليمني السابق وزعيم الحوثيين في نظام العقوبات المتعلق باليمن في مجلس الأمن، ودعوة الأطراف اليمنية كافة إلي الحوار، وخصوصاً لحضور مؤتمر الرياض برعاية مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ومنع تزويد الحوثيين وحلفائهم بالسلاح، وإباحة تفتيش الدول المجاورة لليمن الشحنات المتجهة إليه للتأكد من ذلك (يوسف:2015، ص29).

وأعلنت قيادة التحالف نهاية عملية عاصفة الحزم في 21 أبريل 2015م، وبدء عملية "إعادة الأمل"، وجاء ذلك بعد إعلان وزارة الدفاع السعودية أن عاصفة الحزم أزلت التهديدات الموجهة إلي المملكة، بعد أن تمكنت من تدمير الأسلحة الثقيلة والصواريخ الباليستية للحوثيين، وتجدر الإشارة إلي أنه علي الرغم من إعلان انتهاء عاصفة الحزم فإن العمليات العسكرية ما زالت مستمر ضد الحوثيين في مختلف المناطق اليمنية.

ومن الأهمية بمكان في هذا المجال رصد نتائج عمليات "عاصفة الحزم"، والتي تمثلت في:

- تحرير مساحة واسعة من الأراضي بما فيها معظم الأراضي في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتأمين بعض المناطق الغربية المهمة مثل مضيق باب المندب ومينائي "المخا" و"ميدي".

- تمكنت من بناء جيش وطني بقوام 200 ألف مقاتل، تلقى تدريباً عسكرياً في المناطق المحررة، وفي قواعد عسكرية داخل وخارج اليمن، أهمها القاعدة العسكرية في "أرتيريا" وقاعدة علي الحدود السعودية- اليمنية.

- أجبرت الحوثيين علي الخروج من أجزاء كبيرة من المحافظات الجنوبية، وواجهت الحركة الحوثية ضغوطاً متزايدة علي طول ساحل البحر الأحمر منذ بداية عام 2017م، حيث خرج الحوثيين من أجزاء كبيرة من مدينة تعز ثالث أكبر مدينة في اليمن، كما عزز التحالف قبضته علي جزء كبير من محافظة مأرب. إلا أنه علي الرغم من ذلك استطاع الحوثيون الاحتفاظ ببعض المواقع الاستراتيجية في المحافظات التي يسيطرون عليها.

- مقتل حوالي نحو 12850 مدنيا منذ سقوط الدولة في 21 سبتمبر 2014م وحتى شهر أكتوبر 2016م، وتشير الأرقام إلى أن الحوثيين تسببوا مباشرة في مقتل حوالي 11500 بمعدل 89% من القتلى المدنيين، فيما هناك تقديرات غير دقيقة ولم يتم التحقيق فيها تفيد بمقتل حوالي 1350 مدنيا نتيجة أخطاء التحالف العربي ونسبة 11% من القتلى المدنيين. وتأتي محافظة تعز علي رأس قائمة أكثر المحافظات خسارة في أوساط المدنيين نتيجة للقذف العشوائي للحوثيين علي المدنيين بواقع 2709 قتيلا بينهم 332 طفلا و156 امرأة، تلتها محافظة عدن بمقتل 1317 مدنيا منهم 102 طفلا و190 امرأة ثم محافظة مأرب بمقتل 1312 مدنياً، وقد أصيب حوالي 34620 مدنيا في عملية اجتياح واقتحام المدن من قبل الحوثيين وقوات صالح بينهم 2812 طفلا و2269 امرأة في مختلف محافظات الجمهورية.

خامساً: الأبعاد السياسية للحوثيين:

من الأهمية بمكان مناقشة الأبعاد السياسية المتولدة عن الوجود الحوثي وتمددهم في الجمهورية اليمنية علي مختلف الصعد.

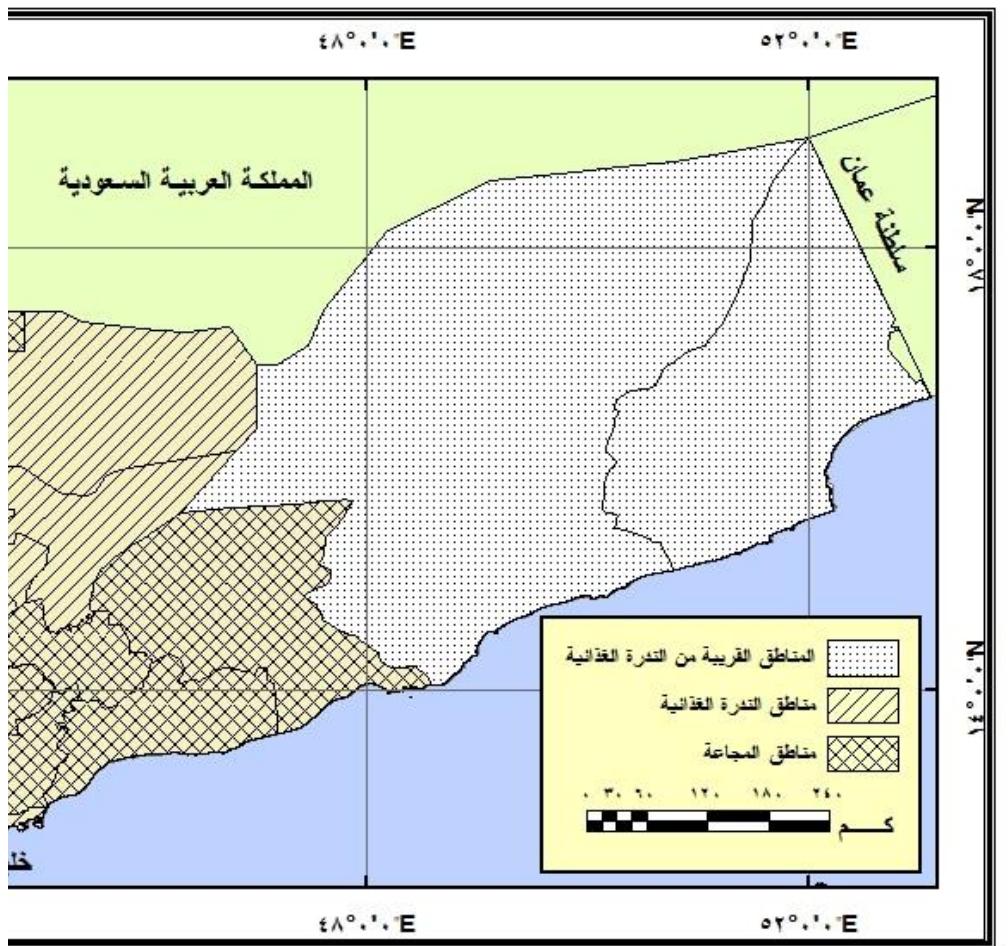
(1) علي الصعيد اليمني:

أدي الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية إلي إضعاف اليمن داخلياً وخارجياً، ولا نعدو الصواب القول بإنهيار الدول وتفككها، ومن مظاهر هذا الضعف: (أ) **الضعف الاقتصادي:** ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة 26%، وارتفعت تكلفة المعيشة بنحو 40%، وتم تعليق المعونات النقدية الحكومية للفقراء والتي يستفيد منها قرابة 8 مليون مواطن. فضلاً عن أن 1.25 مليون موظف حكومي يعولون قرابة 6.9 مليون نسمة دون أي دخل يُذكر بسبب توقف صرف المرتبات (Ministry of Planning and International Cooperation:2016).

(ب) **جرائم الاختطاف:** خلال الفترة الممتدة من يوليو 2014م وحتى أكتوبر 2015م تم نحو 7049 حالة اختطاف، من ضمنها 1910 حالة اختفاء قسري، قامت بها ميليشيات جماعة الحوثي بالتعاون مع القوات الموالية للرئيس السابق، توزعت علي

17 محافظة يمنية، أفرج عن قرابة 4571 شخصًا، فيما لا يزال 2478 مختطفًا في قبضة الميليشيات الحوثية. وتجدر الإشارة إلي أن معظم المختطفين من الرموز والنشطاء المعارضين لسيطرة الحوثيين علي اليمن(المرصد الأور ومتوسطي لحقوق الإنسان:2015).

(ج) الخسائر البشرية: دفع الصراع في اليمن الدولة إلي حافة المجاعة، حيث يعاني نحو 2.2 مليون طفل يماني من سوء التغذية الحاد، ويحتاج نحو 70% من السكان إلي مساعدات إنسانية عاجلة، ويعاني أكثر من نصف السكان من انعدام الأمن الغذائي. وعلي الرغم من أن أرقام الأمم المتحدة تقدر أن أكثر من 10 آلاف مدني لقوا حتفهم بسبب القتال، فإن الكثيرين قد ماتوا نتيجة للنتائج غير المباشرة للصراع، مثل الأمراض والمجاعات، إذ تجاوز عدد حالات وباء الكوليرا المشتبه بها في اليمن نحو 200.000 حالة. شكل (6)



المصدر: من عمل الباحث باستخدام برنامج ArcGIS10.3 اعتمادًا علي:
European Council on Foreign Relation (2017) Mapping The Yemen Conflict . –
Available at: <http://www.ecfr.eu/mena/yemen>

شكل (6) المجاعة في اليمن

ويلجأ السكان في جميع أنحاء اليمن بشكل متزايد إلى بدائل سلبية للبقاء علي قيد الحياة، فيتم تجنيد المزيد من الأطفال للقتال، إذ تم في عام 2017 تجنيد قرابة 1572 طفلاً واستخدامهم في النزاع. ويعيش شخص من كل اثنين في الدولة بأقل من دولارين في اليوم(الأمم المتحدة:2017). وتأثر التعليم بشدة نتيجة لأعمال العنف، وتعرضت نحو 1600 مدرسة للدمار، ووصل عدد الأطفال غير الملحقين بالتعليم قرابة مليوني طفل. ويحتاج قرابة 9.6 مليون طفل يماني إلي مساعدة إنسانية عاجلة للبقاء علي قيد الحياة(UNICEF Yemen:2017,P.2).

(د) تهاوي النظم الاجتماعية: تتجه الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق كثيرة من اليمن نحو الانهيار التام نظراً لنفاد المال وعجز السلطات الحكومية عن دفع المرتبات وتشغيل المرافق التعليمية والصحية والبنية الأساسية. ويقدر وفاة طفل واحد علي الأقل كل عشر دقائق بسبب أمراض يمكن الوقاية منها مثل سوء التغذية وأمراض الجهاز التنفسي(UNICEF:2016). وقللت الأسر من كمية الغذاء التي تتناوله أو لجأت للأرخص سعراً أو ألغت بعض الوجبات(UNICEF Yemen:2017,P.4).

وكشفت دراسة أجرتها اليونيسف في سبتمبر 2016م وشملت 6 محافظات أن معدلات الزواج المبكر وصلت إلي مستويات خطيرة، حيث أفادت الدراسة أن ما نسبته 72.5% من النساء اللاتي شملتهن الدراسة "15-49 سنة" أنهن تزوجن قبل بلوغ سن الثامنة عشرة، في حين أفادت 44.5% منهن تقريباً أنهن تزوجن في سن 15 سنة أو ربما أقل، وتزداد تلك الظاهرة في محافظات الحديدة وحجة وإب، حيث تستضيف أعداداً كبيرة من النازحين، ويلجأ الآباء لتزويج بناتهم من أجل تخفيف الأعباء عن كاهل الأسرة أو لأنهم يعتقدون أن أسرة الزوج ستوفر حماية أفضل لبناتهم، وقد يكون السبب سعي أسرة الفتاة للحصول علي المال لمواجهة صعوبات الحياة التي أنتجها الوضع القائم(UNICEF Yemen:2017,P.7).

(2) علي الصعيد الإقليمي:

(أ) إيران:

تحاول إيران القيام بدور إقليمي قيادي في المنطقة مستغلة قدراتها المختلفة من أجل بسط سيطرتها على دول الجوار مستخدمة إمكاناتها الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية للامساك بمفاتيح القرار السياسي في المنطقة العربية والخليج العربي بشكل خاص، ولقد استطاعت إيران خلال العقد الماضي ان تمتد الى دول عده منها اليمن وذلك عبر وسائل الدعم المادي واللوجستي والفكر المذهبي لجماعة الحوثي تمهيدا لإخضاعها لمبدأ ولاية الفقيه، والذي يجعل من المرشد الاعلى في إيران الأب الروحي والقائد الذي يدينون له بالولاء لتصبح طهران مركز القيادة لتحقيق طموحاتها السياسية والاقتصادية في المنطقة عبر تصدير افكار ومبادئ الثورة، منتهجة سياسة

توسعية حتى أصبح التمرد الإيراني حقيقة واضحة ولا تحتاج الى اجتهاد او تنقيب عن الادلة، وتحدث عن نفسها في اماكن عديدة كاليمن موضوع الدراسة.

وتعد إيران أبرز المستفيدين علي الإطلاق من الصراع بين الحوثيين والحكومة اليمنية، إذ ترغب في تصدير الثورة وتوسيع دائرة نفوذها السياسي في المنطقة لتمتلك مزيداً من نقاط القوة في تفاوضها مع الغرب. حيث تحاول إيران تصدير مذهبها ورؤاها العقدي عبر التقارب الظاهر مع التيار الزيدي، وعلاقتها باتباع هذا المذهب تأخذ أشكالاً مختلفة تعليمية وثقافية واتصالات مباشرة وشراكة اقتصادية، وقد أدى تغلغلها في المجتمع اليمن إلي ظهور شخصيات يمنية تنتمي إلي المذهب الجعفري الإثني عشري.

وتتلخص أهداف إيران في اليمن فيما يلي:

*** هدف جيوسياسي:** حيث الموقع المتميز لليمن جنوب غرب آسيا وارتباطها الحدودي مع السعودية وإشرافها علي مضيق باب المندب، إضافة إلي قربها من دول الخليج وإشرافه علي الممرات البحرية في البحر الأحمر والتي أعطته أهمية استراتيجية عالمية، بالإضافة فإنه يقع جنوب السعودية المنافس الإقليمي لإيران، هذه الأسباب تعكس رؤية طهران في إيجاد موطئ قدم لها في المنطقة، وقد أشارت بعض التقارير إلي قيام إيران بإنشاء قاعدة لها في أرتيريا لمد الحوثيين بالسلاح عبر رحلات بحرية إلي مناطق قريبة من ميناء ميدي، كما كشف تقرير أمني صادر من مركز "ستراتفور" عن دور إيراني في عمليات تهريب من ميناء عصب الارتيري إلي محافظة صعدة عن طريق ميدي(الريس:2014،ص98).

*** هدف عقائدي:** وجدت إيران هدفها الضال في اليمن عقب قيام الثورة الإيرانية، حيث رفعت أعلام الثورة في صنعاء، وهي مدلولات قوية تري فيها إيران نجاحاً لمبدأ تصدير الثورة، إلا أن للنظام السياسي في صنعاء تأثيراً واضح في لجم استقبالها علي مدي عقود من الزمن، حتي تمكنت من التوغل في أحد فرق الزيدية المنتشدة في اليمن، والتي ينتمي إليها الحوثيون. إن فكرة الارتباط وما يشكله الموروث الشيعي من أحاديث عن أهل البيت والتأكيد علي قيام ثورة في اليمن مُمهدة لظهور المهدي وما تشكله الإمامة من أهمية في التقارب العقدي بينهم وبين طهران الاثنا عشرية، ومهما اختلفت المصالح في الارتباط فهو أحد مداخل إيران في اليمن(الريس:2014،ص99).

وتجدر الإشارة إلي إن التطورات التي تحدث في اليمن لم تكن لتتصارع لولا وجود أجنحة إقليمية تسهم في إثارة هذه الأوضاع، فالتمرد في الشمال والحراك في الجنوب ما كان ليحظي بهذا الزخم دون وجود داعم أو مؤيد خارجي، ويدل علي ذلك نفي رئيس مجلس الشوري الإيراني بشكل قاطع وجود دور إيراني في دعم الحوثيين، حيث إن العلاقة القوية التي تربط بين الثورة الإيرانية والعائلة الحوثية قد زادت عقب إقامة "بدر الدين الحوثي" في طهران بعد خلافه المذهبي مع جماعته الزيدية، ولم يعد إلي اليمن إلا عقب قيام الوحدة بعد وساطات من علمائها، وتأثر أبنائه بسيرة الإمام الخميني وتدريب مادة الثورة الإيرانية وما أثير حول زيارة مجموعة من الحوثيين إلي إيران بهدف التنظيم والتدريب. وقد أكد الرئيس اليمني السابق في أكتوبر 2009م، إلي تلقي الحوثيين دعماً وتمويلًا من مرجعيات إيرانية، حيث يسعون إلي إقامة شريط

شيوعي يؤمن بالمبادئ الإيرانية علي طول الحدود مع السعودية(الريس:2014،ص 100-103).

ويمكن الدعم الإيراني العسكري لبعض الجماعات في اليمن بتهريب الأسلحة داخل الأراضي اليمنية، ففي عام 2009م تم العثور علي مخازن أسلحة ورشاشات وقذائف صاروخية قصيرة المدى بعضها إيراني الصنع، فيما رصدت الحكومة اليمنية أسلحة في طريقها إلي الحوثيين وبواخر محملة بالأسلحة والعتاد، ففي يناير 2013م قبضت الحكومة اليمنية علي باخرة إيرانية في المياه الإقليمية اليمنية محملة بالصواريخ والمواد المتفجرة(الموسوي:2013،ص 182). وكشفت مصادر يمنية عن تزويد إيران للحوثيين بأسلحة متطورة قبل نشوب الحرب السادسة في صعدة، وفي أواخر عام 2011م بدا أن إيران قد كثفت من اتصالها السياسي بالمتمردين الحوثيين وغيرهم من الشخصيات السياسية وزادت من شحنات الأسلحة لهم(الشجاع:2012،ص75).

ويتضح من التدخل الإيراني المذهبي والعسكري في شئون اليمن أن هدف إيران الأساس هو محاصرة المملكة العربية السعودية من الجنوب بعد أن تمكنت إيران مما يشبه احتلال العراق وتدخل في سوريا، والسيطرة علي لبنان من خلال حزب الله التابع لها، وبعد أن تحكمت في أمور التنظيمات الشيعية في البحرين والكويت وبعض الرموز الشيعية شرق السعودية وتوجيهها لإثارة القلاقل في دولها. **بالإضافة إلي ذلك فهناك عدة انعكاسات سياسية أخرى؛ أبرزها:**

- قد يرتبط التحالف الحوثي بنزعة استقلالية عن اليمن، وبالتالي فإن بروز دولة أو إقليم موالي لقوة إقليمية مثل إيران قد يشكل المزيد من التعقيدات السياسية في المنطقة ويجلب المزيد من الحروب الباردة علي المستوي الإقليمي مما يزيد من وتيرة الاختلال في موازين القوي بين إيران من جهة وتحالفات المملكة العربية السعودية علي المستوي العربي.

- انتقال مركز القيادة الإسلامية والإقليمية من أيدي القوي العربية إلي إيران بحكم تبعية الجماعات المؤثرة في كثير من الدول لإيران(أبو زيد:2013،ص88).

- تزداد خطورة إقامة جسم أو كيان غريب موالي لإيران ملاصق للمملكة العربية السعودية واليمن بقدر أهمية الموقع الاستراتيجي الذي يحظى به هذا الكيان.

- إن التهديدات الإيرانية التي تستخدمها فيما يخص مضيق هرمز تلفت الانتباه بأن السعي إلي إيجاد موطئ قدم لها في اليمن قد يشكل عائقاً إضافياً لحركة الاقتصاد السعودي ومحاصرته من قبل الإيرانيين(الريس:2014،ص120).

ولازالت حساسية الخلافات الحدودية بين السعودية واليمن تؤثر في علاقات السكان، بالرغم من إن مشكلة الحدود قد حلت عام 2000م بتوقيع اتفاقية جدة، إلا أنها حدود غير مسيطر عليها مما جعلها بؤرة للصراع، حيث تشكل المنطقة الشرقية من الخط الحدود منطقة تداخل سكاني مذهبي بين سكان صعدة ومنطقة جنوب غرب السعودية وتحديداً في محافظة جيزان ونجران السعوديتين والتي تضم نسبة كبيرة من السكان أتباع المذهب الإسماعيلي الشيعي وهي متعاطفة مع الحوثيين. ومنذمنة من السلطة السعودية. وقد يشكل هذا الوجود النائم نواة لانتشار الحوثية وامتدادها إلي

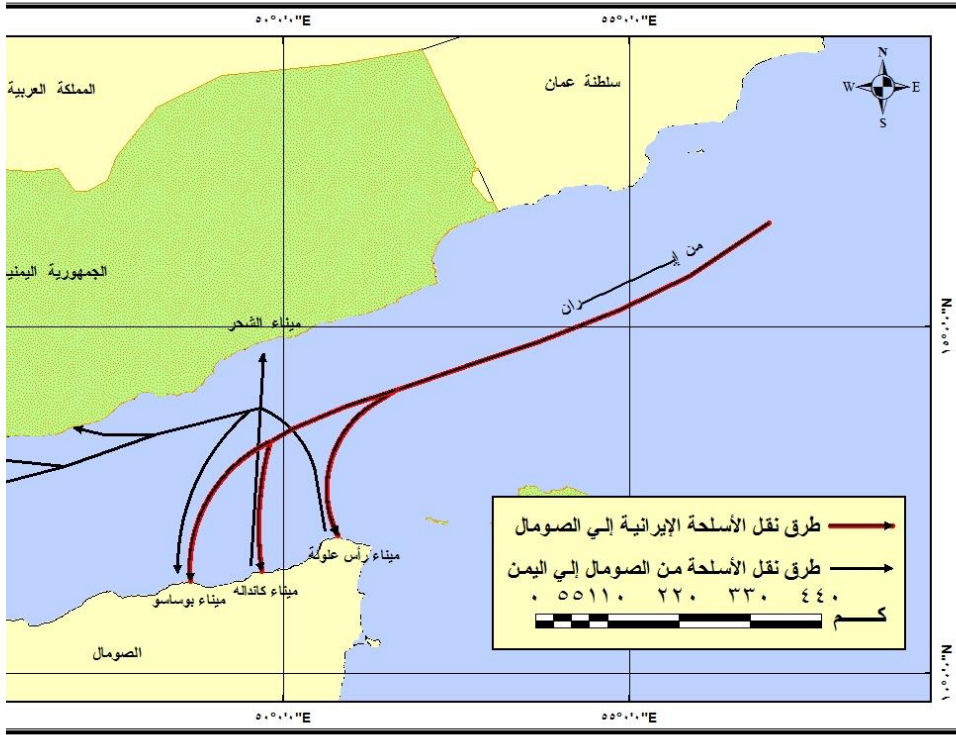
داخل الأراضي السعودية متي وجدت الظروف المناسبة، والتي هي غير متوفرة في الوقت الراهن بسبب الوضع المعيشي الجيد في السعودية، فضلاً عن قوة الحكومة المركزية.

ولعبت إيران دورًا حيويًا في إمداد الحوثيين بالسلاح عبر مياه البحر الأحمر من خلال عدة طرق ومنافذ، بدأ من ميناء بندر عباس في إيران ومرورًا بمياه بحر العرب "سلطنة عمان" وحتى الوصول إلى مياه البحر الأحمر وموانئ في الصومال وجزر أخرى صغيرة ثم ينقل بالقوارب الصغيرة إلى المياه اليمنية حيث ينقلها الحوثيون إلى مخازنهم، وأغلب هذه الموانئ موجودة ضمن سواحل ميناء الحديدة. ويمكن الإشارة إلى خطوط سير إمدادات السلاح الإيرانية إلى الحوثيين من خلال الآتي:

(أ) **إلى الموانئ اليمنية عبر الصومال:** قامت مؤسسة أبحاث التسليح أثناء النزاعات بالتأكد علي وجود خط تسليح من إيران إلى الصومال ومن ثم إلى اليمن عن طريق المراكب الشراعية المملوءة بالأسلحة الإيرانية، وتشير متابعة هذه السفن إلى ثلاثة منافذ ترتادها المراكب الشراعية في الصومال لتحميل شحنات الأسلحة المهربة وهي ميناء "بوسسو" و"كاندالا" و"كالوالا"، وتستخدم هذه الموانئ لتفريغ حمولتها إما للسوق المحلية في الصومال أو لإعادة شحنها إلى اليمن (كار: 2016).

(ب) **تهريب الأسلحة برًا:** تمكنت إيران عبر تحالفات خارج إطار القيادة السياسية والعسكرية في سلطنة عُمان من تمرير الأسلحة إلى الحوثيين برًا عبر غطاءات تجارية، لتصل إلى الحوثيين متبعة خط "المهرة، حضرموت، شبوة، ثم البيضاء حتى صعدة".

(ج) **تهريب الأسلحة من أمريكا اللاتينية:** استطاعت إيران استخدام شبكة تهريب كبيرة عبر البحر الأحمر للأسلحة القادمة من أمريكا اللاتينية، وتمر تلك الأسلحة من دولة المنشأ عبر أفريقيا -حيث تكرر طهران نفسها هناك- إلى البحر الأحمر، ومنه تنقل عبر شركات تجارية ثم إلى الحوثيين. شكل (7)



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS10.3 اعتماداً علي:
 Conflict Armament Research (November 2016) Maritime interdictions of weapon
 supplies to Somalia and Yemen: Deciphering a link to Iran. -London, P.17

شكل (7) خطوط نقل الأسلحة الإيرانية إلي الحوثيين

وتشير الأدلة الموثقة من قبل مؤسسة "أبحاث التسليح أثناء الصراعات" أن الطائرات بدون طيار التي تستخدمها الحركة الحوثية في صراعها ضد قوات التحالف ليست محلية الصنع، وإنما تم تصنيعها في إيران واستيرادها علي دفعات من قبل القوات الحوثية في اليمن (CAR:2017,P.3)، مما يعزز المزاعم بشأن مواصلة إيران إمداد القوات الحوثية بالعتاد العسكري المتطور.

ويمكن القول إن توسيع الحوثيين لمسرح العمليات بغية الوصول لساحل البحر الأحمر القريب من صعدة، يؤكد التدخل الإيراني في هذا الصراع، و"ميناء ميدي" خير شاهد، بل إن الأساطيل الإيرانية في خليج عدن والبحر العربي تقدم الدعم اللوجستي العسكري والمادي بكل أنواعه وأشكاله عن طريق بعض الموانئ الإرتيرية وغيرها، ومن ثم تنقل عبر البحر إلي داخل اليمن، فضلاً عما يمتلكه الحوثيين من الأموال لشراء السلاح من الداخل اليمني (الدوسري:2011،ص74)، وامتداد المعارك إلي أراضي المملكة العربية السعودية ومحاربة الجيشين اليمني والسعودي في آن واحد يؤكد رغبة إيران للسيطرة علي المنطقة فهي حرب بالوكالة.
(ب) المملكة العربية السعودية:

دخل الحوثيين في معركة عسكرية مع المملكة العربية السعودية في عام 2009، بعدما هاجموا موقعًا سعوديًّا في "جبل الدخان"؛ بحجة أنه دفاع عن النفس ضد سماح قوات الحدود السعودية لقوات يمنية باستعمال الجانب السعودي من الحدود لضرب الحوثيين. وتطور الأمر بعد ذلك حتى امتد إلى مواقع سعودية أخرى كجبال "المدور" و"ظهرا الحمار"، وامتد الأمر إلى منطقة "الغاوية السعودية"، والتي استولي الحوثيون عليها، وتطورت المواجهات أكثر من ذي قبل، مما اضطر السلطات السعودية إلى إجلاء 250 قرية سعودية علي الحدود مع الأراضي اليمنية، وإيواء 1400 أسرة بمخيمات النازحين في "جيزان". وكان رد السعودية عنيفًا، حيث فرضت السعودية حصارًا بحريًا علي جزء من الساحل اليمني علي البحر الأحمر؛ لمنع وصول الإمدادات إلي الحوثيين عبر البحر الأحمر. ولم تتوقف الحرب فعليًا إلا مع الإعلان عن نهاية الحرب السادسة من جانب السلطة اليمنية في 10 فبراير 2010، وكان أحد شروط الاتفاق مع الطرف الحوثي عدم التعدي علي الحدود السعودية(الدغشي:2013، صص81-82).

ويشير البعض إلي أن نقل الحوثيين للحرب إلي داخل الأراضي السعودية يشير إلي وجود قرار إيراني بتوريث السعودية فيها، واستنزافها في حرب عصابات طويلة، وربما يتأتى ذلك لممارسة ضغط علي السعودية وحملها علي التعامل مع الحوثيين بوصفهم قوة حقيقية في الداخل اليمني(الشجاع:2012، ص76).

وبالنظر إلي أسباب تدخل المملكة العربية السعودية في اليمن نجد أنها تتمحور في المقام الاول حول مصالحها الحيوية المتمثلة في أن اليمن يُعتبر الفناء الخلفي للمملكة العربية السعودية، لذلك من الطبيعي أن تتأثر المملكة العربية السعودية بالأحداث الداخلية في اليمن وعدم الاستقرار فيه نتيجة القرب الجغرافي بين الدولتين، ويشكل اليمن أهمية جيوسياسية للمملكة العربية السعودية للأسباب عدة تأتي في مقدمتها وجود أكثر من ثلاث منافذ برية تربط اليمن بالسعودية كما توجد أهمية أخرى تتعلق بأهمية مضيق باب المندب في التجارة العالمية للنفط حيث تصدر المملكة العربية السعودية ما يقارب من 65% من صادراتها النفطية عن طريق ميناء "ينبع" علي البحر الاحمر، وسيطرة إيران علي باب المندب تُعني تحكمها بأهم ثلاثة ممرات مائية تتحكم في تجارة النفط العالمية، فباب المندب يتيح لها التحكم في قناة السويس، وبذلك تستطيع التحكم في مضيق هرمز وباب المندب وقناة السويس.

كما شكّل تزايد النفوذ الإيراني في اليمن مصدر قلق لأمن المملكة العربية السعودية الداخلي حيث ان التمكين السياسي لحلفاء ايران "الحوثيين" الذينهم قلة زيدة محسوبة على الطائفة الشيعية، قد يشجع الاقلية الشيعية الموجودة في الداخل السعودي علي الاحتجاج، كما أن القرب الجغرافي للمنافذ البرية علي طول الشريط الحدودي بين البلدين يشكل تهديدًا آخر لأمن المملكة العربية السعودية، ولعب الحوثيون دورًا كبيرًا في تأكيد المخاوف السعودية بشأن أمنها القومي، حيث الحديث عن استعادة مدن

"جيزان" و"عسير" من المملكة العربية السعودية، ورأت المملكة العربية السعودية في ذلك تهديداً مباشراً لأمنها القومي ولسيادة أراضيها، وما زاد من التوتر السعودي بشأن أمنها القومي قيام الحوثيين بإجراء مناورات عسكرية بالقرب من الحدود الجنوبية مع المملكة العربية السعودية استخدمت فيها الذخيرة الحية والأسلحة المتوسطة والثقيلة (محمود: 2017).

وتعد الانعكاسات الأمنية التي شكلها الحوثيين وإيران علي أمن المملكة العربية السعودية من ضمن العوامل التي أجبرت المملكة العربية السعودية على التدخل في اليمن لمواجهةها، حيث تتزايد الاهتزازات الناجمة من الفوضى التي أحدثها النفوذ الإيراني في اليمن ليتضح تأثيرها علي الحدود السعودية-اليمنية، ويمكن ايجاز الانعكاسات الأمنية علي النحو التالي:

- يمهّد النفوذ الإيراني في اليمن الطريق لدخول الموالين لإيران الي المملكة العربية السعودية، والعمل كشبكات تجسس تحرك النزاعات الطائفية داخل حدود المملكة العربية السعودية

- للأوضاع الاقتصادية المتردية في اليمن لها انعكاسات خطيرة على الحدود السعودية اليمنية فيما يتعلق بزيادة حالات التهريب والتسلل وادخال الممنوعات والمخدرات والأسلحة

- تعاطم الهجرة الغير شرعية وما تسببه من مشاكل أمنية داخل المجتمع السعودي وذلك بسبب الأوضاع الاقتصادية والأمنية المتردية ونزوح جماعات الهجرة غير الشرعية المنظمة من افريقيا، وما يصاحبها من انعكاسات أمنية بأن تصبح الحدود اليمنية ممر آمن لهم.

ومما سبق يتضح انعكاسات النفوذ الإيراني المتزايد في اليمن وزيادة نفوذ الحوثيين الموالين لإيران على أمن المملكة العربية السعودية، مما تطلب تدخل سريع من قبل المملكة العربية السعودية للحفاظ علي وجودها وبقائها وفقا لمصلحتها القومية (الريس: 2014، صص 124-125).

(ج) الولايات المتحدة الأمريكية:

من مصلحة الولايات المتحدة تفكيك دول المنطقة وتفتيت بناها، بحيث يسهل اختراقها، وإشعال فتن الصراع داخلها لإضعافها والانقضاض عليها مستقبلاً، واعتمادها علي مسألة الاختلافات الإثنية والعرقية والمذهبية لتنفيذ مخطط "الفوضى الخلاقة".

وتجدر الإشارة إلي أن اليمن ظلت مستعصية علي الإدارة الأمريكية في منحها قواعد برية أو توقيع اتفاقيات عسكرية معها تحصل بموجبها علي امتيازات في المنطقة؛ لذا فإن الحرب تعد فرصة جيدة لتحقيق مزيد من المكاسب السياسية والعسكرية، ومؤخراً اتخذت قضية القرصنة البحرية في المحيط الهندي وبحر العرب وخليج عدن ذريعة لتكثيف وجودها في المنطقة.

سادساً: الحوثيون في اليمن: رؤية مستقبلية:

تعيش اليمن في الفترة الحالية مرحلة تحول كبير غير مسبوق، وباتت فرص انفصال جنوب اليمن أوفر بعد التمدد المسلح لجماعة الحوثي الشيعية في مناطق الشمال، في ظل عملية سياسية هشة مهددة بالانهيار في أية لحظة، يقابله تدهور غير مسبوق في أجهزة الدولة المختلفة.

ومع بروز الحوثيين كقوة تتحكم بسير الأحداث في شمال اليمن، ربما يسعون للسيطرة علي الجنوب، وإن كان يبدو ذلك صعبًا نظرًا للتواجد السني الكبير جنوبًا والمناهض للحراك الشمالي المرتبط بإيران الشيعية، لذا؛ فقد يسعى الحوثيين إلي إعادة تقسيم اليمن كخيار آخر من أجل التخلص من النقل السني في الجنوب.

وتجدر الإشارة إلي أنه في حالات الاستقطاب الحاد، كما هو الوضع في اليمن، لا بد من العمل العسكري لإجبار الأطراف المتشددة للتفاوض، خاصة أن الحوثيين قد انتهكوا مقومات الشرعية كلها في اليمن، وعرقلوا جهود التسوية كافة؛ مستندين إلي القوة العسكرية وحدها، ولا يزالون حتي الآن ممانعين في قبول مبادرات التسوية؛ ولذلك فإن العمليات العسكرية ضدهم مرشحة للاستمرار، إن لم يكن التصعيد في المدى القصير علي الأقل (يوسف: 2015، ص29)

ويمكن تصور التداعيات والتأثيرات المحتملة، في ضوء ما تشكله قدرات الحوثيين الصاروخية والقوي الأخرى المساعدة، من تهديد واستدامة الحرب علي المناطق الحدودية السعودية والمجال البحري الغربي والمناطق اليمنية المحررة، وتمثل الصواريخ الباليستية بالنسبة للحوثيين والجيش الموالي لهم، السلاح المقابل لطائرات التحالف، لكن هذه المقابلة تظل قاصرة مع محدودية مداها وانعدام أية وسيلة دفاع جوي تعترض الطائرات، وعليه؛ فمن المفترض أن تقابل تلك الصواريخ بوسائل المكافحة المختلفة من قبل الأطراف الأخرى المتأثرة.

وقد تأخذ الحرب بُعدًا دوليًا، تخرج معه من قبضة دول التحالف العربية؛ إذ قد يؤدي تكرار هجمات الحوثيين الصاروخية علي السفن، سواء أكانت تلك السفن حربية أو مدنية أصيبت خطأ، إلي ردود أفعال عملية مختلفة، يبرز فيها حجم الدعم الصاروخي الإيراني للحوثيين، الذي سيكون ضمن أهدافه السفن الحربية للولايات المتحدة الأمريكية.

وعليه؛ يمكن أن نشير إلي جملة مخاطر باتت تتهدد اليمن، منها:

- **الانفصال:** حيث إن الأداء الحكومي السيئ دفع بالكثير من أبناء المحافظات الشرقية والجنوبية للمطالبة بإصلاح مسار الوحدة أو إلغائها، وهناك حراك جاد في الداخل والخارج بدعم من أطراف مختلفة محلية وأجنبية.

- **اشتعال حرب أهلية:** نتيجة التغذية المذهبية التي يروج لها الحوثيون تجاه بعض التيارات الإسلامية لجرها إلي المعركة مرغمة، مما قد يدفع العنف والصراع، والذي سيجد من يغذيه إقليميًا.

- **التدخل الأجنبي:** تحت ذرائع واهية كمحاربة الإرهاب.

- **التقسيم الفيدرالي:** كانت مقترحات نظام الحكم الفيدرالي في اليمن متداولة منذ فترة طويلة في أعقاب الوحدة وبعد الحرب الأهلية في اليمن عام 1994، وازدادت المطالبات بها بعد ظهور الحراك الجنوبي عام 2007م، حيث دعا العديد من القادة الجنوبيين إلي مزيد من الحكم الذاتي، وقد وافقت إحدى لجان مؤتمر الحوار الوطني اليمني في فبراير 2014م علي تقسيم اتحادي لليمن. ومع ذلك فقد أعرب الحوثيون عن تحفظات حول التقسيم النهائي، وعارضت بعض فصائل الحراك الجنوبي انقسام الحزب الديمقراطي السابق في منطقتين اتحاديتين. وتقسم اليمن إلي ست مناطق هي: حضرموت وتشمل "حضرموت، ومهرة وشبوة"، عدن وتشمل "أبين، ولحج والضالع وعدن"، الجناد وتشمل "إب وتعز"، سبأ وتشمل "مأرب والجوف والبيضاء"، وتهامة وتشمل "الحديدة وريمة ومحويت وحجة"، وأخيرًا أزل وتشمل "ذمار وصنعاء، وعمران وصعدة" (Baron:2017). جدول (5) وشكل (8).

جدول (5) التقسيم الفيدرالي في اليمن

أقاليم اليمن	المكونات الإدارية	العاصمة	المساحة
أزال	ذمار - صنعاء - عمران - صعدة	صنعاء	38.749
الجناد	إب - تعز	تعز	15.560
تهامة	الحديدة - ريمة - المحويت - حجة	الحديدة	129.615
حضرموت	حضرموت - مهرة - شبوة	المكلا	359.944
سبأ	مأرب - الجوف - البيضاء	مأرب	66.214
عدن	أبين - لحج - الضالع - عدن	عدن	34.440



المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج ArcGIS 10.3 اعتماداً علي بيانات جدول (5)
شكل (8) التقسيم الفيدرالي المقترح في اليمن

وعليه؛ يمكن القول أن مستقبل الحوثيين السياسي التنظيمي رهن بمراجعة خطابهم الفكري التربوي، والمتمثل في الاعتراف بكونهم جماعة سياسية لا تختلف عن أي جماعة يمنية أخرى، وتحديد موقفهم عملياً من السلاح وحمله، والعنف والتعاطي معه، وفق ضمانات حقيقية تثبت عدم اللجوء إليه مستقبلاً؛ سواء أكان في وجه النظام السياسي، أم مع دول الجوار، بوصف امتلاك السلاح والحق في استعماله حقاً حصرياً للدولة ووفقاً للدستور والقانون، هذا إلي جانب تحديد الموقف بدقة من العامل الخارجي "الإيراني" وتدخلاته السافرة في الشأن اليمني(الدغشي:2013،ص130).

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- الحركة الحوثية هي حركة دينية ذات تنظيم سياسي وعقائدي ويعتقدون الأفكار والعقائد الإثني عشرية، وتحولت إلي مشروع سياسي وعسكري بدعم من الحكومة اليمنية وبسند من إيران، وقد خاضت ستة حروب مع الحكومة اليمنية في خمس سنوات.

- ينتمي الحوثيين إلي المذهب الزيدية الجارودية، وهي أقرب فرق الزيدية للرافضة. - مرت نشأة الحوثيين بمرحلتين في النشأة، أولهما التأسيس والتكوين في عام 1990م، ثم مرحلة المواجهة المسلحة مع الدولة وتكوين مليشيات مسلحة والسيطرة علي محافظة صعدة والمناطق القريبة منها.

- ساهم الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد علي العائدات البترولية والمساعدات الخارجية والتحويلات المالية من المغتربين، في إنتاج شرائح اجتماعية ثائرة تحمل السلاح في وجه الدولة، وهو ما عزز من فرص ظهور الحوثيين وانتشارهم.

- استطاع الحوثيين تهديد أمن الدولة ونظامها السياسي وبالقدرة علي السيطرة علي الأرض وحتى إدارة الحياة العامة أحياناً.

- لم يستطع الحوثيين فرض أنفسهم كحركة إسلامية أو إصلاحية أو وطنية في المشهد اليمني، وغلب التصنيف المذهبي الانفصالي لمجمل أنشطتهم بسبب الحروب التي خاضوها وما يزالون، وأيضاً الشعارات التي تطرح وتلبي أحياناً كثيرة طموحات جهات إقليمية أكثر مما تستجيب أو تنسجم مع مطالب وطموحات اليمنيين.

- عزز الشعور بالخوف من اندثار المذهب الزيدي للحوثيين انتشاراً جغرافياً واسعاً علي أساس مذهبي، لكن في المقابل حكم عليها بالجمود سياسياً، مما فسر وقوعها أسيرة الدفاع عن أيديولوجيتها وتحسين صورتها في منطقة تعج بالمتغيرات والحراك.

- تحاول إيران خلق مذهبية تلتف حول المملكة العربية السعودية، بحجة توسيع نفوذها وهيمنتها علي المنطقة والتضييق علي المملكة وحلفاؤها، حيث تشكل

الجيوپوليتيكيبا الإيرانية أحد الطموحات التي يمكن تحقيقها من خلال أدوات أبرزها التركيبية المذهبية لكثير من الجماعات بالدول العربية.

- تركز الأهداف الإيرانية التوسعية في اليمن علي الموقع الجغرافي المطل علي الممرات البحرية، فضلاً عن محاذاتها للمملكة العربية السعودية المنافس الإقليمي لها في المنطقة.

- أن استمرار هذه الحرب قد يكون له آثار كبيرة علي الحراك في الجنوب، وعلي وضع القاعدة، فضلاً عن آثاره علي مئات الآلاف من سكان محافظتي صعدة و عمران الذين تحولوا إلي مشردين، وقبل كل ذلك الاقتصاد اليمني الذي يمر بأخطر أزماته.

ثانياً: التوصيات:

- الرد علي الشبهات التي يثيرها الحوثيون خاصة والروافض عامة، من أنهم مظلومون أو أنهم لا يفكرون بقيام دولة رافضية، وبيان أن المسألة ليست مسألة حقوق وحدود، بل هي بعد عقدي والذي يعد المحرك لمعظم الحروب.

- تعاني نسبة عالية من المجتمع من الأمية والجهل والفقر والبطالة وهي أمراض قد تدفع بالسكان إلي الإرهاب، وتهدد قيام الدولة، لذا فعلي الدولة اليمنية أن تضع خططاً ومشاريع حقيقية لمواجهة هذه الظواهرات ومعالجة آثارها.

- علي دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية السعي الجاد والدعم الحقيقي لليمن لعلق المنافذ علي أي قوي تشكل تهديداً عليها؛ إذ تعد اليمن العمق الاستراتيجي لدول الخليج العربية، ويتأتي ذلك بالدعم السياسي والاقتصادي والثقافي والاجتماعي.

- مطالبة الحكومات العربية للمنظمات الدولية بضرورة إدراج الحركة الحوثية علي قائمة المنظمات الإرهابية العالمية.

- تقليص العلاقات السياسية مع إيران ومقاطعتها اقتصادياً، وكشف تدخلها في الشأن الداخلي للعرب والمسلمين للرأي العام العالمي.

- مراقبة المنافذ البرية والبحرية المؤدية للمناطق التي يسيطر عليها الحوثيون لمنع تهريب الأسلحة والأموال.

الهوامش:

(*) **الاقتصاد الريعي**: يقصد به الاقتصاد الذي يعتمد في استمراره علي موارد خارجية المصدر، سواء أكانت تلك الموارد عائدات تأتي من مبيعات البترول، أو من المساعدات الدولية، أو تحويلات المهاجرين من أبناء الدولة، أو مريجاً من بعض أو كل هذه المصادر.

(**) **المذهب الزيدي**: أحد أهم المذاهب الإسلامية، ويوصف دائماً بأنه أقرب المذاهب الشيعية إلى فرق أهل السنة، بما يحمله من مبادئ وأسس، تُعبر مقاربة إلى عامة المذاهب الإسلامية، كما تأثر بالمذاهب السنية، نسبة المذهب إلى زيد بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ولا يؤمن الزيديون بالعصمة باستثناء عصمة الرسول صلي الله عليه وسلم، ويرفضون مبدأ الغيبة وتوارث الإمامة. ليس لديهم مواقف عدائية اتجاه الخلفاء الراشدين علي خلاف الشيعة، لا يقرون زواج المتعة ولا يمارسون التقية ولا يقدسون القبور والاضرحة ولا يحجون لها، والمهدي لدى الزيدية ليس منتظر وليس شخصية مقدسة ولا يؤمنون بالرجعة. ويتفقون مع أهل السنة في العبادات والفرائض سوى اختلافات قليلة. للمزيد: الندوة العالمية للشباب الإسلامي(1999) الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب

المعاصرة. - ط4، ج1. - الرياض: دار الندوة العالمية، ص76، محمد عبد الكريم الشهرستاني (1992) الملل والنحل. - ط2، مج1. - بيروت: دار الكتب العلمية، ص153.

(***) الجارودية: فرقة من فرق المذهب الزيدي تنسب إلى أبي الجارود زياد بن المنذر الكوفي، وتعد من غلاة الزيدية، وتكفر الصحابة جميعاً، ومن عقائدهم أن لإمامة قد صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين، وليست في أولاد الحسين خاصة، ولا يكون الإماماً حتى يخرج داعياً إلى نفسه، ومن تخلف عنه فهو كافر، ومن ادعى الإمامة وهو قاعد فهو كافر مشرك، وكذلك من وافقه على ذلك. وأن الأئمة علمهم فطري، يلقي العلم في نفوسهم دون حاجة للتعلم، وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، فالحلال ما أحلوه، والحرام ما حرموه، أن علي رضي الله عنه علم ما علمه رسول الله صلى الله عليه وسلم من علوم الدنيا والآخرة، وزاد عليه وأخيراً أن إمامة علي بالنص، لكنها بالوصف لا بالتسمية.

(****) حزب الله: هو حزب سياسي وعسكري في دولة لبنان، نشأ كمجموعة تقاوم الاحتلال العسكري الإسرائيلي لدولة لبنان عام 1982م، وأفراد الحزب هم من اللبنانيين الشيعة الإثني عشرية المرتبطين مذهبياً بالثروة الإيرانية.

(****) عاصفة الحزم: هو الاسم الذي استخدمته المملكة العربية السعودية في الفترة الأولى - بين 25 مارس 2015: أبريل عام 2015- من التدخل العسكري الذي قاده في اليمن، للإشارة إلي النشاط العسكري ضد الحوثيين والقوات الموالية لهم.

المراجع والمصادر:

أولاً: اللغة العربية:

1. أبو زيد، أحمد محمد (2013) معضلة الأمن اليمني- الخليجي دراسة في المسببات والانعكاسات. - مجلة المستقبل العربي، ع 414. - بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
2. أحمد، صافيناز محمد (أبريل 2015) الصراع في اليمن: المسار والتداعيات. - مجلة الديمقراطية، مج 15، ع 58. - القاهرة: مؤسسة الأهرام.
3. الأحمدى، عادل (2006) الزهر والحجر: التمرد الشيعي في اليمن وموقع الأقليات الشيعية في السيناريو الجديد. - ط1. - صنعاء: مركز نشوان الحميري للدراسات والنشر.
4. الأمم المتحدة (فبراير 2017). نظرة عامة علي الإحتياجات الإنسانية، اليمن، بيانات آلية المتابعة والرصد. - مكتب الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة.
5. أمينة جاد (2008/5/20) حروب الحوثيين .. استنزاف الثروات والأرواح. - متاح في: <http://www.masress.com/egynews/40086>
6. البراق، عباد محمد عبد ربه (2002) اليمن والمحيط الهندي: دراسة في الجيوبوليتيكس. - رسالة ماجستير، غير منشورة. - الجامعة المستنصرية: كلية التربية.
7. توفيق، محمود (2007) منهجية البحث العلمي مع التطبيق علي البحث الجغرافي. - ط1. - القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
8. توفيق، محمود (د.ت) المدخل الجنوبي للبحر الأحمر: دراسة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكس. - الرياض: دار المريخ.
9. الجبلي، هاني (2012) الأمة واقع الإصلاح ومالات التغيير: نتائج الثورة اليمنية. - مجلة البيان، 9. - الرياض.
10. جميح، محمد (أكتوبر 2014) المشهد اليمني بعد سقوط صنعاء. - سلسلة تحليل سياسات. - الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

11. الحدث (29 مارس 2015) انتشار ملحوظ لظاهرة حمل الأسلحة في اليمن . - متاح في <http://www.alhadath.net/servlet/aa/pdf/d2907885-6bfa-47f0-bd81-543fac944d2f>
12. حروب الحوثيين الست .. رؤية تاريخية (2009/10/21) متاح في <http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BC7EB156-3959-4F8D-9D09-E61DB4797F62.htm>
13. حسين، غازي فيصل (يونيو 1999) المنظور الاستراتيجي الأوروبي تجاه الخليج العربي .- مجلة المستقبل العربي .- س44 ، ع 244 .- بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية.
14. الدغشي، أحمد محمد (2009) الظاهرة الحوثية: دراسة منهجية شاملة . - صنعاء: دار الكتب اليمنية.
15. الدغشي، محمد أحمد (2013) الحوثيون ومستقبلهم العسكري والسياسي والتربوي . - ط1 . - الدوحة: منتدى العلاقات العربية والدولية.
16. الدوسري، نايف بن سعيد (2011) الحركة الحوثية: دراسة منهجية شاملة. - ط1، القاهرة: دار الصحوة العالمية للطباعة والنشر.
17. رئاسة الجمهورية اليمنية (2017/8/6) المركز الوطني للمعلومات . - النشاط الاقتصادي لمحافظة صعدة . - متاح في: <https://www.yemen-nic.info/gover/saedaa/actioneconm>
18. الرئيس، العزيز فرحان (2014) تصور استراتيجي لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن وانعكاساته علي أمن المملكة العربية السعودية .- رسالة ماجستير .- غير منشورة .- جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية العلوم الاستراتيجية.
19. السيد، سالم (1971) تكوين اليمن الحديث والإمام يحيى 1904-1948. - ط2 . - القاهرة: مكتبة سعيد رأفت.
20. الشجاع أحمد أمين (2012) إيران والحوثيون مراجع ومواجه .- الرياض: مركز البيان للبحوث والدراسات.
21. الشجاع، أحمد أمين (2012) بعد الثورة الشعبية اليمنية.. إيران والحوثيون.. مراجع ومواجه . - ط1 . - صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث.
22. الشرجبي، عادل مجاهد (أبريل 2010) القبيلة فاعل غير رسمي في اليمن . - في : الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة . - مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة التقارير المعمقة 3 ، الدوحة.
23. الشهرستاني، محمد عبد الكريم (1992) الملل والنحل . - ط2، مج1 . - بيروت: دار الكتب العلمية.
24. الصوفي، عبد الجليل عبد الفتاح (2002) جغرافية الانتخابات في اليمن: دراسة في الجغرافيا السياسية . - رسالة دكتوراة، غير منشورة . - جامعة بغداد: كلية الآداب.
25. عباس، شهاب محسن (1996) جغرافية اليمن الطبيعية . - صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر.
26. العتيبي، سلطان بن براك بن عايض (2014) الحوثيون بين الزيدية والرافضة . - رسالة ماجستير، غير منشورة . - ماليزيا: جامعة المدينة العالمية، كلية العلوم الإسلامية.
27. علام، مصطفى (2012) القبيلة والثورات العربية نموذجا لليمن وليبيا . - مجلة البيان، 9 . - الرياض.
28. علي، انتظار عبد الله (2008) الحدود اليمنية-السعودية: دراسة في الجغرافيا السياسية. - رسالة ماجستير، غير منشورة . - جامعة عدن، كلية الآداب، قسم الجغرافيا.

29. **العماري، محمد حزام (2005)** معوقات التنمية الزراعية وانعكاساتها علي الأمن الغذائي في الجمهورية اليمنية . - مجلة جامعة نمار للدراسات والبحوث، ع1.
30. **الفقيه، عبد الله (أبريل 2010)** الاقتصاد السياسي ودوره في تشكيل الجماعات الفاعلة . - في : الفاعلون غير الرسميين في اليمن أسباب التشكل وسبل المعالجة . - مركز الجزيرة للدراسات ، سلسلة التقارير المعمقة 3 ، الدوحة.
31. **متولي، محمد و أبو الريش، تاج السر (1999)** الجمهورية اليمنية . - في : الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي . - مج 2. - الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
32. **مجموعة باحثين (2009)** الحوثية في اليمن: الأطماع المذهبية في ظل التحولات الدولية . - مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث بالتعاون مع المركز العربي للدراسات الإنسانية بالقاهرة. - صنعاء.
33. **محمود، أحمد محمد (2017/8/13)** دور المملكة العربية السعودية في مواجهة النفوذ الإيراني في اليمن 2011-2015 . - القاهرة: المركز الديمقراطي العربي . - متاح في: <http://democraticac.de/?p=44737>
34. **المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان جنيف (أكتوبر 2015)** جرائم الاختطاف في اليمن . - ص 6 . - متاح في: www.euromedmonitor.org
35. **المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية (2007)** التقرير الإستراتيجي اليمني، صنعاء، ص 168.
36. **المحففي، إبراهيم أحمد (2002)** معجم البلدان والقبائل اليمنية . - ج 1 . - صنعاء: دار الكلمة للطباعة والنشر والتوزيع.
37. **منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتترول "أوابك" (2016)** تقرير الأمين العام السنوي الثالث والأربعون . - الكويت، ص 66.
38. **المنظمة العربية للتنمية الزراعية (1975)** دراسة استغلال الموارد المائية والأرضية: منطقة صعدا . - الخرطوم، ص 2.
39. **منظمة العمل الدولية (2015)** مسح القوي العاملة في الجمهورية اليمنية 2013-2014 . - المكتب الإقليمي للدول العربية . - بيروت.
40. **مؤسسة أبحاث التسلح أثناء النزاعات "كار" (2016)** متاح في : <http://www.conflictarm.com>
41. **الموسوي، صباح (2013)** تمدد النفوذ الإيراني في المنطقة والعالم الإسلامي . - مجلة البيان، س 24، ع 264.
42. **الندوة العالمية للشباب الإسلامي (1999)** الموسوعة الميسرة في الأديان والمذاهب والأحزاب المعاصرة. - ط4، ج1. - الرياض: دار الندوة العالمية.
43. **يحيي، أحمد مهيب أحمد (2003)** الجمهورية اليمنية: دراسة في الجغرافيا السياسية . - رسالة دكتوراة، غير منشورة . - جامعة أسيوط: كلية الآداب، قسم الجغرافيا.
44. **يوسف، أحمد (سبتمبر 2015)** أزمة اليمن.. حلقة في مسلسل انكشاف الدولة الوطنية العربية . - مجلة آفاق المستقبل ، ع 27، س 6. - أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

ثانياً: اللغة الأجنبية:

1. **Al- Haj, A (13/9/2017)** Saudi, Egyptian, Warships move into Strait as Yemen airstrikes widen .- available at: <http://www.militarytimes.com>

2. **Barake, A , eds (2010)** Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon . – Arlington: Rand Corporation.
3. **Baron, A. (2017)** Mapping the Yemen Conflict . – London: The European Council on Foreign Relations .- available at: <http://www.ecfr.eu/mena/yemen#>
4. **Boucek, C. (2010)** War in Saada: From Local Insurrection to National Challenge .- Middl east Program , No. - Washington:Carnegie Endowment for International Peace.
5. **Conflict Armament Research (November 2016)** Maritime interdictions of weapon supplies to Somalia and Yemen: Deciphering a link to Iran . – London.
6. **Country Analysis Briefs(30/12/2011)** World Oil Transit Choke Points Energy Information Administration.
7. **DIVA-GIS (6/12/2014)** CGIAR SRTM (3Secned resolution) . – Available at: <http://www.diva-gis.org/gdata>
8. **European Council on Foreign Relation (2017)** Mapping The Yemen Conflict . – Available at: <http://www.ecfr.eu/mena/yemen>
9. **Gerhard, L. (2003)** Political Ecology The Role of Water: Environment Society and Economy in Northern Yemen .- Surrey, UK: Ashgate Publishing.
10. **Getting nowhere in Yemen , Riyadh blames Oman(31/8/2016)** available at: <http://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/16127/GettingnowhereinYemen>
11. **Glassner, M.I. (1992)** Political Geography .- New Haven Connecticut, John Wiley & Sons Inc.
12. **Ministry of Foreign Affairs (April 2017)** Saudi Arabia and the Yemen Conflict.- available at: <https://saudiembassy.net/reports/white-paper-saudi-arabia-and-yemen-conflict>
13. **Ministry of Planning and International Cooperation(December 2016)** Yemen Socio-Economic Update, Issue 21, and UNOCHA, 2017 Humanitarian Needs Overview, Yemen, November 2016; EFSNA 2016
14. **Short, J. R . (1993)** An Introduction to Political Geography .- 2^{ed}.- London .
15. Strategy and Scenario of liberating Hodeidah according to Military and Political balances (April 2017) available at: www.abaadstudies.org
16. **Terrill,W.A. (January 2011)** The Conflicts in Yemen and U.S. National Security . – available at: <http://www.StrategicStudiesInstitute.army.mil/>

17. **Transparency International Secretariat (9/9/2017)**
Corruption Perceptions Index 2016 .- available at:
<http://www.transparency.org/country/yem#>
18. **UN (2016)** Human Development Report .- New York.
19. **UNICEF (12 December 2016)** News note, 'Malnutrition amongst children in Yemen at an all-time high, warns UNICEF'.
20. **UNICEF Yemen(2017)** Falling through the cracks:The children of Yemen. – available at: http://files.unicef.org/yemen/Yemen2Years-children_falling_through_the_cracks.pdf